

السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية

د. رضوى سيد أحمد محمود عمار

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد

جامعة بني سويف

المخلص

تشغل إثيوبيا موقعاً جغرافياً مسيطراً على مياه نهر النيل الذي يُشكل مصدر قوتها الجيواقتصادية التي تسعى إلى استغلالها من أجل تغيير تركيبة التوازن الإستراتيجي لصالحها في إطار توسيع نطاق نفوذها الإقليمي. وتهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثير القوة الجيواقتصادية المائية التي تتمتع بها إثيوبيا تجاه دول إقليم نهر النيل.

وتستخدم الدراسة في التحليل مفهوم القوة الجيواقتصادية المائية، ومفهوم النهر الدولي، كما تركز على نظريات الهيمنة، ونظرية انتقال القوة.

وفي هذا الإطار عرضت الدراسة أهمية نهر النيل من منظور المقاربة الجيواقتصادية المائية، كما تناولت المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الإثيوبية تجاه دول إقليم حوض نهر النيل، وأيضاً استعرضت مرتكزات السياسة الإثيوبية تجاه الإقليم، وفي الأخير عرضت الدراسة رؤية ختامية بشأن حدود تأثير السياسة الإثيوبية على النظام الإقليمي لدول حوض نهر النيل، وخلصت في هذا الصدد إلى أن تنامي القوة الجيواقتصادية المائية الإثيوبية يرتبط بالأساس بمدى قدرة علاقاتها الخارجية على توفير المنح والمعونات والمساعدات المالية.

الكلمات الدالة: إثيوبيا، سياسة خارجية، القوة الجيواقتصادية المائية، نهر النيل، دول حوض نهر

النيل

Abstract

Ethiopia occupies a geographical position controlling the Nile River water, a source of its geoeconomic power that it seeks to exploit to shift the strategic balance in its favor within the framework of expanding its regional sphere of influence. The study aims at showing the extent of the impact of the hydro-geoeconomic power of Ethiopia on the countries of the Nile River region. In the analysis, the study uses the concept of hydro-geoeconomic power and the concept of the international river. It also focuses on theories of hegemony and the theory of power transition. In this context, the study presented the importance of the Nile River from the perspective of the hydro-geoeconomic approach. It also addressed the internal and external

determinants of the Ethiopian policy towards the Nile Basin countries. It also reviewed the fundamentals of the Ethiopian policy towards the region. Finally, the study presented a final vision regarding the limits on the impact of the Ethiopian policy on the regional system of the Nile Basin countries and concluded in this regard that the rise of the Ethiopian hydro-geo-economic power is mainly linked to its external relations which provide grants, financial aid, or assistance.

Key words: Ethiopia, Foreign Policy, Hydro-geo-economic Power, The Nile River, The Nile Basin Countries.

مقدمة

تحظى مسألة إدارة الأنهار العابرة للحدود باهتمام كبير نتيجة ما تسببه في أغلب الأحيان من توترات بين المجتمعات التي تربط ما بينها. إذ عادة ما تستخدم كورقة لممارسة ضغوط سياسية على نحو يخلق حالات استقطاب تتجاوز حدود إقليم دول حوض النهر. ويعتبر نهر النيل أحد هذه الأنهار العابرة لحدود الدول الذي عادة ما كان التحكم في تدفقه أداة لفرض النفوذ على دول الإقليم على نحو يعكس علاقات القوة بينها. ويشمل إقليم حوض النيل إحدى عشر دولة، هي: رواندا، بوروندي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، السودان، مصر.

وتُعد إثيوبيا إحدى دول المنبع التي ينبع من أراضيها نهر النيل، إذ تُساهم الهضبة الإثيوبية بنسبة 85% من تصريف نهر النيل، ما يجعل إثيوبيا تحتل موقعاً جغرافياً مسيطراً على مياه نهر النيل شكل أحد مصادر القوة الجيواقتصادية التي تمتلكها بموجب مفردات الجغرافيا المكانية.

وتسعى إثيوبيا إلى استغلال القوة الجيواقتصادية لمياه نهر النيل في أراضيها وتغيير تركيبة توازنات القوة لصالحها في الإقليم في إطار توسيع نطاق نفوذها.

ويمكن القول إن تَزَعُم إثيوبيا دول المنابع في الحوض وإبرام "اتفاق إطاري للتعاون في حوض نهر النيل" بمدينة عنيتيبي في أوغندا عام 2010 رغم تسجيل مصر والسودان معارضتهما لبعض مواد الاتفاقية، قد كشف عن تطور نَوْعي في المحاولات الحثيثة التي تنتهجها إثيوبيا لإعادة تشكيل توازن القوى بين دول إقليم حوض النيل لصالحها بعد أن ظلت مصر لعقود تعبر عن القوة المهيمنة في

نظام هذا الإقليم على نحو عكسته نصوص الاتفاقيات الدولية التي كانت تحكم العلاقات بين دول حوض النيل، إذ جرد الاتفاق الجديد مصر من حقها بموجب اتفاقية 1929 في معارضة إقامة مشروعات على النهر من شأنها الإضرار بحصتها المائية. تلاه إعلان إثيوبيا عن بناء "سد النهضة" عام 2011، الذي يؤثر في تدفق مياه النيل على نحو يغير سياسات توازن القوى بين دول إقليم حوض النيل، حيث تعد الأنهار العابرة للحدود قوة جيواقتصادية مائية يمكن استغلالها لتغيير توازن القوى الإقليمية وإعادة رسم خريطة التفاعلات الاستراتيجية بين الدول، وهو الأمر الذي يسترعي الانتباه في ضوء تزاخم القوى الأجنبية في الإقليم وظهور دعوات على الصعيد العالمي - لم تحظ بإجماع المجتمع الدولي- تدعو إلى النظر للمياه بوصفها سلعة اقتصادية تخضع للعرض والطلب، ويروج في هذا السياق لأفكار مثل أسواق المياه وتجارة المياه وبورصة المياه.

الإشكالية البحثية وتسؤلات الدراسة

تدور الإشكالية البحثية للدراسة حول الجدل بشأن تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية لحكومة رئيس الوزراء إثيوبيا حالياً، أبي أحمد، في توازن القوى بين دول إقليم حوض النيل، وذلك بالتركيز على المقاربة الجيواقتصادية المائية، خاصة بعد تصريح أبي أحمد، في 30 مايو 2021، عن عزمه بناء أكثر من 100 سد مائي صغير ومتوسط، في مناطق مختلفة من بلاده، في السنة المالية الجديدة القادمة على نحو يراه أنه يحقق طموحات إثيوبيا وبرامجها التنموية (Ethiopia set to build 100 small, medium dams: PM Abiy, 2021)، وفي هذا الإطار يوجد اتجاهان رئيسان:

يرى الأول أن سياسة إثيوبيا في بناء السدود تتوافق مع هدفها في إحداث تغيير في توازنات القوة بين دول إقليم حوض النيل لصالحها، بعد التقلبات السياسية التي شهدتها مصر، وانفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011. وقد واكب هذه السياسة نشاط إثيوبيا الملحوظ من أجل تغيير المعادلة الإقليمية التقليدية عبر توسيع علاقاتها بقوى أجنبية فاعلة على الصعيد الدولي، لها مصالح متشابهة وأحياناً متعارضة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى تركيا وإيران، فضلاً عن عدد من دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر.

بينما يرى الآخر أن سياسة إثيوبيا في بناء السدود تتعارض مع سياستها في إحداث تغيير في توازنات القوة بين دول إقليم حوض النيل لصالحها عبر الدور الذي تروج له في استقرار إقليم شرق أفريقيا في الآونة الأخيرة. فمن المعلوم أن إثيوبيا قامت بأدوار وساطة في نزاعات داخلية جرت في

السودان، وبين شماله وجنوبه قبل الانفصال، إضافة إلى كونها تساهم في مكافحة الإرهاب بالقرن الأفريقي، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدد من دول إقليم حوض النيل مثل السودان. وهي كلها أدوار ارتكزت في مجملها على سياسة إثيوبيا في تصفير مشكلاتها مع دول الإقليم، مثل "اتفاقية الإعلان المشترك للسلام والصداقة" التي وقعها رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، مع الرئيس الإريتري، إسياس أفورقي، في 9 يوليو 2018 في العاصمة الإريترية أسمرة التي أقرت قبول إثيوبيا لاتفاقية الجزائر لسنة 2000 التي كانت تقضي بترسيم الحدود بين الدولتين بإعادة إقليم بادمي المتنازع عليه إلى إريتريا، وهي الاتفاقية التي ظلت مرفوضة من المسؤولين الإثيوبيين حتى تلك اللحظة. ومن ثم يرى أنصار هذا الاتجاه أن بناء السدود على أنهار دولية تمر في إقليم إثيوبيا مثل نهر أومو ونهر النيل، سيخلق خلافات مع العديد من دول الإقليم التي تشاطئها على هذه الأنهار على نحو قد يؤدي إلى خلق مشكلات جديدة تؤثر على دور الوساطة ودور صانع السلام الذي ساهم في تقوية زخم نفوذها في الإقليم، مما سيؤثر على المكانة الدولية التي تحظى بها بإدارتها لتدفق مياه هذه الأنهار بطريقة منصفة بوصفها دولة منبع.

ومن هنا يدور التساؤل الرئيس حول مدى تأثير القوة الجيواقتصادية المائية التي تتمتع بها إثيوبيا في توازن القوى بين دول إقليم نهر النيل؟، ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما أهمية نهر النيل من منظور المقاربة الجيواقتصادية للعلاقات الدولية؟
- ما المحددات السياسية الإثيوبية تجاه دول إقليم حوض النيل؟
- ما تداعيات بناء إثيوبيا لسد النهضة على توازن القوى بين دول إقليم حوض النيل؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- استكشاف الأبعاد الجيواقتصادية لنهر النيل.
- التعرف على المحددات الحاكمة للسياسة الإثيوبية تجاه دول إقليم حوض النيل.
- توضيح العلاقة بين الهيمنة المائية على نظام نهر النيل وهيكل توازن القوى بين دول إقليم حوض النيل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على:

- الأهمية الجيواقتصادية لنهر النيل.
- تأثير السياسة الإثيوبية على التوازن الإستراتيجي بين دول إقليم حوض النيل.

الأدبيات السابقة

يُمكن استعراض الأفكار الرئيسة لهذه الأدبيات في إطار ثلاثة اتجاهات أساسية على النحو التالي: الاتجاه الأول ناقش القوة الجيواقتصادية؛ كمفهوم وإطار تحليلي، وعلاقته بالقوة وتأثيره في العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال؛ نُشير إلى دراسة بعنوان "Goeconomics in the light of Political Economy: a theoretical discussion of international Geoeconomics in the light"، خلصت إلى أن الجيواقتصاد يركز على أهمية القوة الاقتصادية، وأنه يُشكل امتداداً للجيوسياسة، وكلاهما يرتبط بالمنافسة الجيوستراتيجية التي تعكس توزيع القوة وتشكيلها في النظام الدولي، وتأثيراتها على العلاقات بين الدول في السياسة الدولية. (Jaeger & Brites, 2020) أيضاً أكدت دراسة بعنوان "Conceptualizing regional powers' geoeconomics strategies: neo-imperialism, neo-mercantilism, hegemony, and liberal institutionalism"، على تزايد أهمية الجيواقتصاد في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أضحت التنافس الاقتصادي السمة المميزة للعلاقات بين الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة. وأوضحت في هذا الصدد أن القوى الدولية الإقليمية لا تنتهج استراتيجية جيواقتصادية موحدة، وعرضت في هذا الإطار أربع إستراتيجيات تتبعها القوى الإقليمية، هي: الإمبريالية الجديدة new-imperialism، والميركانتلية الجديدة neo-mercantilism، والهيمنة hegemony، والليبرالية المؤسسية Liberal institutionalism، وانتهت إلى أن القوى الإقليمية لا تتبع استراتيجية واحدة فحسب، فهي قد تتنوع من إستراتيجياتها وتعديل فيها طالما كان ذلك يحقق مصالحها وفقاً للموقف والسياق العام. (Wigell, 2016)

وتستعين الدراسة بأدبيات هذا الاتجاه في فهم ماهية القوة الجيواقتصادية المائية لإثيوبيا وتحديد الإستراتيجيات التي انتهجتها في علاقتها الخارجية في ضوء هذه القوة.

أما بالنسبة للاتجاه الثاني فقد ركز على العلاقات المائية بين دول حوض النيل، فعلى سبيل المثال؛ ناقشت دراسة بعنوان "أثر السياسات المائية على علاقات دول حوض النيل (1990-2016)" الاتفاقيات القانونية بين دول حوض النيل التي تناقش مسألة نهر النيل، وانتهت إلى أن معظم دول المنابع سواء كانت تصنف على أنها دول قوية نسبياً وهي إثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا أو التي صنفت على

أنها ضعيفة نسبياً، وهي أوغندا، والكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وإريتريا، قد عبرت عن عدم رضاها عن الاتفاقيات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل وإن تفاوتت درجة عدم الرضا من دولة لأخرى كما تباينت حالة عدم الرضا في حداثها من فترة زمنية لأخرى إلا أنها جميعاً غير راضية عن الوضع الراهن حتى شعب السودان كان غير راضياً عن اتفاقية مياه النيل 1959، الشيء الذي قد يؤدي إلى خلق بعض التحالفات من قبل دول حوض المنابع بدعم قوى خارجية لتغيير الوضع الحالي الذي يؤدي إلى إثارة الصراع والتوتر. (الصائم، 2017، الصفحات 150 - 151)

ومع ذلك ذكرت دراسة بعنوان "Conflict and Cooperation and the Evolution of Basin Regime of the Nascent Nile" أن النجاح في التوقيع على "إطار التعاون العام بين جمهورية مصر العربية وإثيوبيا" في يوليو 1993 كان يعكس إمكانية التعاون بين إثيوبيا ومصر لتطوير حوض النيل لصالح منفعة البلدين من دون إلحاق ضرر، وفي هذا الصدد، استعرضت أربعة عوامل تساهم في التقارب بين دول حوض النيل وتشجع التعاون فيما بينها، الأول زيادة الطلب على المياه نتيجة الندرة التي دفعت بعض الدول إلى الاعتراض على الوضع الراهن أو التخطيط لتنمية مواردها المائية على نهر النيل وروافده. الثاني؛ زيادة تدهور البيئة والتغيرات المناخية التي أدت إلى تغيير خريطة توزيع السكان في معظم دول حوض النيل وتزايد الطلب على الغذاء وحماية البيئة. المسألة الثالثة خاصة بجودة المياه، التي تؤثر على حياة ملايين من شعوب دول الحوض. الرابع، وجود رغبة لدى المنظمات المالية المانحة، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو التعددية مثل البنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، للوصول إلى توافق بين دول الحوض. (Tesfaye, 2014)

وفي هذا الإطار، أوضحت دراسة بعنوان "Water Politics in the Nile Basin"، أن الصندوق الاستئماني لحوض نهر النيل الذي أنشأته مبادرة حوض النيل وأداره البنك الدولي، كان المصدر الرئيس لدعم الدول الراغبة في تطوير مشروعات المياه والبنية التحتية، وأشارت إلى أن هذا الصندوق إلى جانب المؤسسات الدولية الأخرى للتمويل كانت لا تمول المشروعات الإقليمية من دون وجود اتفاق بين أطراف مبادرة حوض النيل. غير أنه مع ظهور مانحين جدد مثل الصين والهند ودول الخليج، تخففت بعض هذه القيود، وبدأت تعرض قروض مرنة وغالباً غير مشروطة. وقد سمح هؤلاء

المانحون لبعض الحكومات بالضغط من أجل تحقيق طموحات وطنية ضيقة تتجاهل الشركاء الآخرين في الإقليم، وهو الأمر الذي أدى إلى زعزعة توازن التعاون المائي في الحوض. (Freitas, 2013) وفي هذا الإطار، تبحث الدراسة تأثير دخول مانحين جدد على الإطار القانوني الدولي الحاكم للعلاقات بين دول حوض النيل، وحجم تأثيراته في توازن القوى الإقليمي بين دول هذا الحوض. أما الاتجاه الثالث من الدراسات فهو يركز على تأثير توجه السياسة الإثيوبية نحو مصر على مسألة نهر النيل، باعتبار الأخيرة دولة المصب لنهر النيل، التي طالما لعبت دوراً رئيساً في الحفاظ على توازن القوى لصالحها من أجل ضمان استمرار تدفق مياه النهر إلى أراضيها. فعلى سبيل المثال خلصت دراسة بعنوان " Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement between Ethiopia and Egypt"، إلى أن نهر النيل طالما كان محدداً رئيساً للعلاقات بين إثيوبيا ومصر، حتى أن إثيوبيا ترفض الاتفاقيات الدولية التي تقيد ما تراه حقوقاً لها على مياه النهر إذ تنظر إلى استغلالها لمياه النهر في أراضيها باعتباره جزءاً من ممارستها لحقها السيادي من منطلق أنها مصدر لحوالي 80% من إيراده الكلي، ومن ثم تتنظر لمبدأ التوزيع المنصف في هذا الإطار. وأضافت الدراسة أن إثيوبيا عجزت لسنوات طويلة عن تنفيذ أي من مشروعاتها على النهر بسبب الضغوط التي مارستها مصر على هيئات المعونة الدولية. (Yihun, 2014) وأشارت أخرى بعنوان " A Regional Power in the Making: Ethiopian Diplomacy in the Horn of Africa" إلى أن إثيوبيا تنظر إلى مصر وداعميها خاصة من العالم العربي باعتبارهم أعداء تاريخيين. وأن التنافس طويل المدى مع مصر بشأن مياه نهر النيل شكل معوقاً دائماً للسلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وفي هذا الإطار، نكرت أن الحكومات المصرية المتعاقبة قد وظفت ثلاث إستراتيجيات متنوعة لإحباط أي محاولة لاستغلال مياه النيل على نحو يهدد مصالحها، وهي: التهديد بعمل عسكري من خلال إظهار القوة، وبناء جيش كبير. وأيضاً استخدام نفوذها السياسي ضد طلبات التمويل التي قدمتها إثيوبيا لتطوير مشروعاتها على النيل. وأخيراً زعزعة استقرار إثيوبيا بتشجيع الجماعات المتمردة ضد السلطة. وهو ما يكشف عن وجهة نظر سلبية بالأساس تجاه دور مصر في إقليم حوض النيل. (Mehari Taddele Maru, June 2017)

ويُشار في هذا الصدد أن تحليل الدراسات في هذا الاتجاه اتسق مع الرؤية الرسمية لدولة إثيوبيا التي أعلنت في تقرير صادر عن وزارة الإعلام في نوفمبر 2002 ناقش مستقبل السياسة

الخارجية الإثيوبية تجاه دول حوض نهر النيل الأزرق السودان ومصر، غير إنه كان يُبرز اهتمام إثيوبيا في هذه الفترة الزمنية بالوصول لاتفاق قانوني بشأن الاستخدام المنصف لمياه النيل بينها وبين السودان، ومصر. (Ministry of Information, 2002).

الإطار النظري للدراسة

ينقسم الإطار النظري لهذه الدراسة إلى قسمين هما: الإطار المفاهيمي التحليلي، والنظريات التحليلية.

أولاً: الإطار المفاهيمي التحليلي للدراسة

يشمل المفاهيم التي تستعين بها الدراسة لتحليل تأثير السياسة الإثيوبية في توازن القوى في إقليم حوض نهر النيل من منظور المقاربة الجيواقتصادية المائية، وتتمثل تلك المفاهيم التحليلية في الآتي:

القوة الجيواقتصادية المائية

صاغ إدوارد لوتواك Edward Luttwak مصطلح الجيواقتصاد لأول مرة في عام 1990، مشيراً إلى أن العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أضحت مدفوعة بالتنافس بين الدول، وتوسعي وراء تحقيق أهدافها عبر الأدوات الاقتصادية لا العسكرية، ومن ثم باتت العلاقات الدولية تتمحور حول صراعات التجارة الدولية. (Luttwak, 1990, pp. 17-23)

وقد ميز الباحثون بين أربع إستراتيجيات جيو اقتصادية تستند إليها القوى الإقليمية في علاقاتها مع دول الإقليم:

أولها؛ استراتيجية الإمبريالية الجديدة، وهي تستخدم أدوات اقتصادية من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية، مثل القوة القسرية الاقتصادية، والإكراه، والفرص، والحوافز. وتُشير القوة القسرية الاقتصادية إلى استخدام عقوبات مثل الحظر التجاري، والحصار المالي بغرض إلحاق الضرر بالاقتصاد، وجعل الدول الأضعف تقبل بتفضيلات القوة الإقليمية. أما الإكراه الاقتصادي؛ فهو التهديد المشروط باستخدام مثل هذه العقوبات على نحو يغير حسابات الدولة الأضعف ويضغط عليها من أجل الامتثال. أما الفرص الاقتصادي فيحدث عندما لا يكون هناك توازن حيث تكون الدولة الأضعف تابعة للقوة الإقليمية فلا يكون للأخيرة حاجة في ممارسة القوة أو الإكراه لإرضاخ الأولى. وأخيراً الحوافز، التي تعني

المكافآت المدفوعة مسبقاً لكل من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والحكومة في الدول المجاورة بغية إجبارها على الإذعان. (Wigell, 2016, p. 142)

ثانيها استراتيجية الميركانتلية الجديدة، وهي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية بالأساس، حيث تكون دول تجارية، تدور مصلحتها الوطنية في المقام الأول حول أمنها الاقتصادي، ومن ثم يكون محور تركيزها بالأساس هو تحقيق تنمية اقتصادية على نحو يعظم من قوتها الاقتصادية. (Wigell, 2016, p. 143)

ثالثها؛ استراتيجية الهيمنة، تستخدم القوة الاقتصادية بوصفها وسيلة لدعم دورها القيادي في الإقليم من دون اللجوء إلى الإكراه، وإنما إلى الترتيبات التعاونية المؤسسية. وفي هذا الإطار قد تتحمل القوة الإقليمية قدراً أكبر من التكلفة جراء التعاون بحكم دورها القيادي في الإقليم، وهي في ذلك تستخدم أدوات اقتصادية مثل تيسير التجارة، وفتح أسواقها للدول المجاورة، وتقديم المساعدات الاقتصادية لدول الإقليم المجاورة والمحيطية. (Wigell, 2016, p. 144)

ورابعها؛ استراتيجية المؤسسية الليبرالية، ترى القوة الجيواقتصادية في الأساس قوة مدنية تسعى في إطار ليبرالي متعدد الأطراف إلى تحقيق أهداف اقتصادية وطنية، فهي لا ترغب في تحمل عبء أو مسؤولية أكبر باعتبارها قوة إقليمية كبرى وإنما تعمل من خلال تعددية الأطراف. (Wigell, 2016, p. 144)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كلاً من استراتيجية الإمبريالية الجديدة واستراتيجية الميركانتلية الجديدة يدور في إطار إستراتيجي تنافسي حيث يتم التعامل مع العلاقات الخارجية باعتبارها علاقة بين الطرفين يكون مكسب أحدهما خسارة للطرف الآخر في نفس الوقت. ومن ثم كلا الاستراتيجيتين تستخدم القوة الاقتصادية للضغط على دول الجوار وإجبارها على التنازل. في المقابل، فإن استراتيجية الليبرالية المؤسسية واستراتيجية الهيمنة، كلاهما يركز على إطار استراتيجي تعاوني يهدف إلى تحقيق المكاسب والمنافع المتبادلة. ويُلاحظ أن هذه الإستراتيجيات تختلف حول رؤيتها للقوة الاقتصادية باعتبارها وسيلة أم غاية في حد ذاتها، ففي حين تنظر الإمبريالية الجديدة والهيمنة للقوة الجيواقتصادية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية أخرى، تنظر الميركانتلية الجديدة والليبرالية المؤسسية إلى القوة الجيواقتصادية باعتبارها غاية استراتيجية في حد ذاتها. (Wigell, 2016, pp. 141-142)

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن القوة الجيواقتصادية تتضمن بُعدين أساسيين، الأول، المتغيرات الجغرافية في إقليم الدولة وتشمل الموقع والمساحة والتضاريس مثل، الأنهار والوديان

والهضاب والجبال، أما الآخر، فهو البُعد الاقتصادي لهذه المتغيرات في إقليم الدولة، أي القيمة الاقتصادية للأراضي والمسطحات المائية، والمجال الجوي، مثل النفط والمحاصيل الزراعية والغاز والأنهار. بعبارة أخرى، تدور القوة الجيواقتصادية المائية حول القيمة الاقتصادية لمورد مائي تتمتع به أراضي الدولة التي تجري فيها هذه الموارد المائية.

النهر الدولي

الأنهار الدولية هي أنهار يقع مجراها أو أي من روافدها داخل أراضي أكثر من دولة، أو على حدود دولتين أو أكثر. (عبد الونيس و آخرون، 2004، صفحة 212) ويبلغ عددها، طبقاً لما ورد في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها - الثانية والثلاثين - اثنان وخمسون نهراً من جملة مائتي نهر هي عدد الأنهار في العالم. وهي تنقسم بدورها إلى مجموعتين يمكن التفرقة بينهما طبقاً لظروف اتصالها بالدول المتشاطئة لها، فبعض هذه الأنهار الدولية يتاخم إقليم أكثر من دولة واحدة، ويفصل بين حدود بعضها والبعض الآخر. وبعض هذه الأنهار يجري بالتتابع من إقليم دولة إلى إقليم بعض الدول الأخرى واحدة تلو الأخرى. (عبد الرحمن، 2004، صفحة 214)

وتستخدم الأنهار الدولية على وجه العموم في نوعين من الأغراض. فهناك، من ناحية أولى: الأغراض الملاحية في حالة الأنهار الصالحة لذلك كما هو الحال بالنسبة إلى نهر الدانوب في أوروبا. وهناك، من ناحية أخرى، استخدامات الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية، ويكون ذلك في حالة كون الأنهار غير صالحة للملاحة الدولية، ومن أمثلة ذلك نهرا دجلة والفرات في آسيا ونهر النيل في أفريقيا محور هذه الدراسة. (عبد الونيس و آخرون، 2004، صفحة 213)

ويمكن القول إن التقدم العلمي والفني في مجالات استخدام الأنهار قد فتح أفقاً جديدة حيث بدأت الدول في إقامة مشروعات لاستغلال مياه الأنهار، منها ما يستهدف تخزين كميات كبيرة من هذه المياه لضمان عدم ضياعها في البحر، ومنها ما يستهدف توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من الاستخدامات التي أدت إلى تعارض مصالح الدول الواقعة في حوض النهر الدولي وتزايد الحاجة إلى وضع تنظيم اتفاقي يقيم التوازن بين الدول المختلفة، لاسيما بين دول المنبع ودولة المصب (عامر، 2007، صفحة 458).

وتطرح كتب القانون الدولي العام أربع نظريات كأساس للقانون الدولي الذي يحكم استخدامات المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (طه ف.، 2005، صفحة 105: 109)، وهي:

1- **نظرية السيادة الإقليمية المطلقة**، وتذهب إلى أن للدولة حق التصرف كما تشاء في جزء المجرى المائي الذي يقع في إقليمها بغض النظر عن النتائج الضارة التي تترتب جراء ذلك على الدول الأخرى المتشاطئة للمجرى. وتبدو تصريحات مسؤولي الحكومة الإثيوبية في الوقت الراهن أقرب لتبني هذه النظرية.

2- **نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة**، وتقوم على أساس أن المجرى المائي يُشكل وحدة إقليمية ولكل دولة يجرى في إقليمها الحق المطلق في أن يظل الجريان الطبيعي للمياه في إقليمها على حاله من حيث الكم والكيف. وتعطي نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة دول أسفل المجرى المائي حق الفيتو على المشروعات التي ترغب دول أعالي المجرى المائي في إنشائها لتطوير مواردها المائية لأغراض الري، أو إنتاج الطاقة الكهرومائية. ويبدو أن اتفاقية مياه النيل لعام 1929 تقوم على نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة، فبموجب هذه الاتفاقية اعترفت بريطانيا بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، كما وافقت على أن تكون موافقة مصر شرطاً لإقامة أي مشروعات على النيل وفروعه، أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان، أو في البلاد التي كانت تخضع للإدارة البريطانية، وهي أوغندا، وكينيا، وتتنانيقا. وجدير بالذكر أن إثيوبيا لا تميل حالياً إلى تلك النظرية بدعوى أنها المساهم الرئيس في مياه النيل مقارنة بدول المنبع الأخرى.

3- **نظرية السيادة الإقليمية المقيدة**، وتقضي بحق كل دولة في الاستخدام المنصف لمياه المجرى المائي الذي تشاطئه مع الالتزام بالألا يُسبب استخدامها ضرراً للدول الأخرى المشاطئة للمجرى؛ فهي تنطلق من قاعدة جوهرية في القانون الدولي وهي أن حقوق السيادة ليست مطلقة بل تُقيدها واجبات.

4- **نظرية المورد الطبيعي المشترك**، وتقوم على مبدأ الانتفاع العادل، كما تقضى بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول المتشاطئة للنهر الدولي أن تتصرف تصرفاً أنفرادياً من شأنه إلحاق الضرر بالدول النهرية الأخرى، وذلك على أساس تساوي كل دولة من الدول النهرية في الحقوق مع الدول الأخرى. ووفقاً لنظرية المورد الطبيعي المشترك، تتعاون الدول النهرية لتحقيق الإدارة المشتركة للمجاري المائية بغية تحسين البيئة النهرية وذلك بتطوير استخدام النهر وصيانته تحقيقاً للنفع المشترك. وتعتبر هذه النظرية تطبيقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي التي تقضى بحسن النية

وحسن الجوار في العلاقات بين الدول (العشري، 1994، الصفحات 35-36)، وقد عكست مبادرة حوض النيل عام 1999 وجهة نظر هذه النظرية.

ثانياً: النظريات التحليلية للدراسة

تشمل النظريات التحليلية المفسرة للعلاقة بين السياسة الإثيوبية وتوازن القوى الإقليمي، ويركز على نظريات الهيمنة، ونظرية انتقال القوة.

نظريات الهيمنة

تتفق نظريات الهيمنة حول أن الهيمنة تعني ممارسة القوة، بينما يكمن الاختلاف في تحديد نوع هذه القوة، إن كانت صلبة أم ناعمة، ويقصد بالقوة الصلبة فهم الهيمنة في سياق القوة الإكراهية والسيطرة وهذا محور تركيز أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (خليل، 2020، صفحة 82)، إذ يرى أنصار المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، أن الهيمنة تتصف بعدد من السمات؛ أولها، التفوق في الجانب العسكري والاقتصادي، فتوافر القوة الصلبة للدولة المهيمنة ضروري حتى تسيطر في أي حرب تخاض ضدها، أما التفوق الاقتصادي فيتحقق بالسيطرة على الموارد، التي تُعد عاملاً مهماً وراء توسع الدولة المهيمنة. ثانيها، وجود طموحات لدى القوة المهيمنة، بإنشاء نظام دولي مستقر يحمي أمنها ومصالحها الاقتصادية والإيدلوجية. ثالثها، التوزيع الهريراركي، لأنه إذا كانت الهيمنة لدولة واحدة، فالنظام يعرف بأحادي القطبية. وأخيراً، وجود إرادة فلا يكفي امتلاك الدولة المهيمنة لقوة ساحقة فحسب، بل عليها ممارستها بقصد فرض رؤيتها في النظام الدولي. (حبش، 2021، الصفحات 24-25)

وذكر جون ميرشايمر، وهو أحد أنصار المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، أن الدول تحقق الهيمنة بحيازة قوة نسبية، قد تتمثل في الموقع الجغرافي، أو الموارد الطبيعية، أو الموارد المالية، أو الصناعة، أو الدبلوماسية، أو التطور التكنولوجي، أو السكان، أو القدرات العسكرية. (خليل، 2020، صفحة 89) وأضاف أن الدولة المهيمنة تسعى إلى منع الدول الأخرى من أن تصبح منافساً لها، بعبارة أخرى منعها من أن تكون نداً يهدد مركزها أو مكانتها في النظام الإقليمي. (ميرشايمر، 2012، صفحة 52)

على الجانب الآخر، ركز أنصار المنظور الليبرالي للعلاقات الدولية على القوة الناعمة التي تُعنى بتأثير المُهيمن في السياسة الدولية (خليل، 2020، صفحة 82)، واعتبروا أن العامل الاقتصادي

هو أساس تحقيق المكانة السياسية للقوة المهيمنة، وهي تتحقق من خلال نجاحها في إقناع الدول الأخرى في النظام الإقليمي بأن سياستها تحقق لهم منافع اقتصادية. (حبش، 2021، الصفحات 24-25) وفي هذا الإطار، يذكر روبرت كوهين أن القوى المهيمنة لابد أن تملك المواد الخام ورأس المال وأن يكون لديها قدرة على الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى بلوغ خصائص تنافسية تتميز بجودة عالية في إنتاج السلع، ومع ذلك فهو لم يستبعد أهمية امتلاك الدولة المهيمنة لقدرات عسكرية تحمي مصالحها الاقتصادية من تدخل أي منافس. (خليل، 2020، صفحة 112)

وفي هذا السياق، يقصد بالهيمنة المائية في هذه الدراسة امتلاك الدولة المشاطئة للنهر، اليد العليا بشأن تدفق النهر ومساره، وهو ما قد تحققه من خلال الإكراه أو الإقناع، أو الجمع بينهما في مسارات متوازنة.

ويُشار في هذا الصدد إلى أنه يوجد شبه اتفاق بين الباحثين على أن مصر مارست الهيمنة المائية في إقليم حوض النيل لعقود طويلة معتمدة في ذلك على قوتها المادية، ومتحصنة بالنظام القانوني الموروث عن العهد الاستعماري واتفاقية عام 1959 مع السودان، حيث امتلكت قوة النقص في مواجهة الدول المائية الأخرى، وفقاً لمبدأ الإخطار المسبق في مواجهة إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى، فضلاً عن وجود دعم دولي لاستمرارها كقوة مائية مهيمنة، وهو ما حافظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليه في إقليم دول حوض النيل، بيد أن الأوضاع الإقليمية قد تغيرت عام 2011 في أعقاب التحولات السياسية التي شهدتها مصر وما صاحبها من اضطرابات بالإضافة إلى انفصال جنوب السودان عن السودان، حيث بدت إثيوبيا قوة صاعدة تسعى للهيمنة المائية على دول الإقليم. (عبدالرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا، 2014، صفحة 16) (عبدالرحمن، أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري، 2020، الصفحات 43-44)

نظرية انتقال القوة

يشير مفهوم انتقال القوة Power Transition إلى فقدان الدولة المهيمنة تأثيرها لصالح دولة أخرى منافسة أضحت لها مصادر للقوة أكبر مما لدى هذه الدولة المهيمنة، أو على الأقل صار بينهما تعادلاً في المقدرات القومية، على نحو يجعلهما يقتربا من حد التساوي.

ويطرح Kenneth Organski محددات لانتقال القوة على أساس تصنيف للدول حسب القوة ودرجة الرضا إلى أربع فئات رئيسية هي: الدولة القوية الراضية، والدولة القوية غير الراضية،

والدولة الضعيفة غير الراضية، والدولة الضعيفة الراضية. ووفقاً لهذا الطرح، فإن الدولة القوية الراضية تسعى إلى مواصلة هيمنتها من خلال الحفاظ على أكبر قدر من الموارد يدعم تفوقها العسكري والاقتصادي في مواجهة منافسيها المحتملين، وكذلك إرضاء حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم، وتعظم من طموحاتهم وتطلعاتهم القومية. (الخزار، 2015، صفحة 160) في حين أن الدولة القوية غير الراضية هي التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي جديد، من منطلق تصورها عن امتلاكها من القوة ما يؤهلها لممارسة دور أكبر في النظام الدولي، لذا تعمل على إزالة القيود التي تحول بينها وبين تحقيق هذا الهدف. (محمد، 2021) بينما لا تملك الدولة الضعيفة غير الراضية الموارد اللازمة لتغيير ترتيب القوى في النظام الدولي. (الخزار، 2015، صفحة 161)

وفي هذا الإطار، تشير نظرية انتقال القوة إلى أن الانتقال في موازين القوة بين الدولة المهيمنة والقوة الصاعدة، سوف يترتب عليه تصاعد احتمالات الحرب بين هذه القوى في مراحل محددة. ويميز أنصار النظرية بين ثلاث مراحل في تطور العلاقة بين الدولة المهيمنة والدولة الصاعدة. يطلق على المرحلة الأولى، مرحلة "الاستقرار واللاحرب"، حيث تظل هناك "فجوة قوة" كبيرة نسبياً بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة. بينما تتسم المرحلة الثانية، بتراجع "فجوة القوة" بين الدولتين نتيجة استمرار تنامي قدرات الدولة الصاعدة بمعدل يفوق مثيله لدى الدولة المهيمنة، ومن ثم تتسم هذه المرحلة بارتفاع احتمالات المواجهة العسكرية. ووفقاً لافتراضات النظرية ومقولاتها، تحدث هذه المواجهة بفعل أحد العاملين؛ الأول، يكمن في رغبة الدولة المهيمنة في منع التحول في هيكل توزيع القوة، حيث يؤدي التراجع المتزايد في فجوة القوة لصالح الدولة الصاعدة، إلى تزايد حالة التهديد التي تواجه استقرار وضع الدولة المهيمنة، ومن ثم فقد تبادل الأخيرة بتنفيذ "ضربة استباقية" ضد القوة الصاعدة كمحاولة لإجهاض مشروعها. بينما يتمثل العامل الثاني، في رؤية النخبة الحاكمة داخل القوة الصاعدة بأن اللحظة باتت مناسبة للمبادرة بالحرب ضد الدولة المهيمنة، سواء للتعجيل ببناء دولي جديد يعكس ميزان القوة الجديد، أو لوجود قناعة بأن القوة المهيمنة تسعى لإجهاض مشروعها من خلال عمل عسكري استباقي. ونتيجة ذلك تبدأ المرحلة الثالثة التي تتحدد فيها القوة المهيمنة. (فرحات، 2020)

ويشار في هذا الصدد إلى أهمية إدراك النخبة الحاكمة في تطور حالة "عدم الرضا" لدى الدول الصاعدة؛ فانتقال القوة لا يعني حدوث الحرب بشكل حتمي، وإنما يعتمد الأمر على تطور

"إدراك" النخبة بأن دولتهم لا تحظى بالمكاسب التي تتناسب مع وضعها داخل النظام الدولي القائم، وأن القواعد المنظمة لعمل هذا النظام لم تعد مناسبة لها، وهو ما قد يدفعها إلى قرار الحرب لبناء نظام جديد عندما تدرك أن اللحظة باتت مواتية لذلك. (فرحات، 2020)

وتأخذ عملية "انتقال القوة" وقتاً طويلاً نسبياً قد يصل إلى عدة عقود، كما قد تتضمن سلسلة من المواجهات أو الحروب المنخفضة الحدة. (فرحات، 2020)

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن إثيوبيا من منظور المقاربة الجيواقتصادية المائية؛ دولة قوية لأنها تتمتع بحكم موقعها الجغرافي بالقدرة على التحكم في أكبر مصادر نهر النيل، وهو ما يعكسه المسار الجغرافي للنهر في أراضيها، كما أنها من الجهة الأخرى دولة غير راضية عن الهيكل الراهن لتوازن القوى الإقليمية، وتسعى لتغيير المنظومة القانونية المنظمة لاستخدامات النهر، وكذلك استقطاب القوى الدولية الداعمة لمواقفها أو على الأقل تحييدها.

تقسيم الدراسة

بناء على ما سبق، تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول نهر النيل من منظور المقاربة الجيواقتصادية المائية، بينما يناقش المحور الثاني المحددات الداخلية للسياسة الإثيوبية تجاه إقليم دول حوض نهر النيل، ويعرض المحور الثالث المحددات الخارجية للسياسة الإثيوبية تجاه دول إقليم حوض النيل، ويحلل المحور الرابع السياسة الإثيوبية تجاه النظام الإقليمي لدول حوض نهر النيل

أولاً: نهر النيل من منظور المقاربة الجيواقتصادية المائية

يتناول هذا المحور نهر النيل من الناحية الجيواقتصادية بالتركيز على حالة إثيوبيا، وذلك من خلال استعراض أبعاد حدود النهر الجغرافية وتأثيراتها على الصعيد الاقتصادي للدول المشاطئة له.

1- طبوغرافية حوض نهر النيل

يعد ثاني أكبر أنهار أفريقيا من حيث اتساع مساحة الحوض بعد الكونغو الديمقراطية إذ تبلغ مساحة حوضه 3349 ألف كيلو متر مربع (الزوكة، 1998، صفحة 95). ويتكون من حوضين فرعيين هما النيل الأبيض، والنيل الأزرق، اللذين يشكلان نظاماً منفصلة قبل اندماجهما.

بدايةً بالنسبة لـ لحوض النيل الأبيض، فهو في حد ذاته منقسم جيولوجياً وجغرافياً إلى نظاميين فرعيين من الروافد. يعرف الأول بأرض البحيرات، ويشمل بحيرات فيكتوريا، وألبيرت، وإدوارد، وكيجوا، وهي تقع في أراضي الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا، وتنزانيا. وتساهم هذه المجموعة من الروافد بثلاثين مليار متر مكعب من المياه سنوياً. بينما يعرف النظام الفرعي الثاني بروافد نهر سمليكي، التي يجري معظمها في الكونغو الديمقراطية، وأوغندا. وتساهم هذه المجموعة بثمانية مليارات ونصف من الأمتار المكعبة سنوياً. وتتضمن المجموعتين شمال بحيرة ألبرت لتكون بحر الجبل، ذلك النهر الجبلي الذي يبدأ منه النيل الأبيض مساره. (بولوك و درويش، 1999، صفحة 107) (جمهورية مصر العربية: وزارة الخارجية، 1983، صفحة 13)

أما بالنسبة لـ لحوض النيل الأزرق؛ فهو ينقسم إلى ثلاثة نظم فرعية تعرف بروافد الهضبة الحبشية وتقع في إثيوبيا. الرافد الأول هو النيل الأزرق وروافده الصغيرة التي تتبع من بحيرة تانا، وهو ينقل في المتوسط 50 مليار متر مكعب من المياه إلى السودان سنوياً، أي حوالي 60% من الإيراد الكلي لنهر النيل وهو يندمج مع النيل الأبيض بالقرب من جنوب مدينة الخرطوم بالسودان حيث يعرف بنهر النيل. أما الرافد الثاني فيتمثل في نهرا بارو وبيبور في الجنوب الغربي اللذان يشكلان نهر السوبات، وهو يمثل 14% من الإيراد الكلي لنهر النيل، وينضم إلى النيل الأبيض جنوب ملكال بالسودان. أما الرافد الثالث فهو نهر عطبرة في الشمال الغربي الذي ينضم إلى النيل الأبيض عند مدينة عطبرة بالسودان، ويشكل 13% من الإيراد الكلي لنهر النيل. (فرحات، 2020)

ويدخل نهر النيل أراضي مصر عند وادي حلفا، ويبلغ طول مجراه في مصر حوالي 1520 كيلو متراً وهو ما يوازي 22,7% تقريباً من جملة طول النهر، ولا يتصل بالنيل في طول هذه المسافة أي رافد نهري باستثناء بعض الأودية الجافة التي قلما توجد بها مياه جارية. وتقل كمية المياه التي ينقلها النهر تدريجياً بالاتجاه من الجنوب إلى الشمال نحو المصب نتيجة عدم وجود روافد، ولارتفاع درجة الحرارة التي تؤدي إلى فقد جزء من مياه النهر بفعل التبخر، وقد ساعد ذلك على ترسيب ما تحمله المياه من ترسيبات بالإضافة إلى تعرض مياه النهر للترقع شمال مدينة القاهرة وانقسامه إلى فرعي دمياط ورشيد اللذان يشكلان دلتا النيل، حيث يصب النيل عبرهما في البحر الأبيض المتوسط. (الزوكة، 1998، صفحة 467)

وعلى الرغم من أن النيل الأزرق لا يفيض إلا بعد الأمطار الموسمية، فإنه يساهم بحوالي 85% من مياه النيل التي تصل مصر. على الجانب الآخر نجد أن النيل الأبيض الذي يستمد مياهه من الروافد الاستوائية، ويتدفق طوال العام، لكنه يمد النيل بحوالي 15% من المياه، وذلك بسبب الفقد الكبير في المياه نتيجة البخر.

وجدير بالملاحظة، أن تسمية النهر تتغير مع نمو استمرارية مجرى النهر في أراضي دول الإقليم، فعلى سبيل المثال، نجد في إثيوبيا أن النيل الأزرق يُعرف باسم نهر أباي، ويُعرف نهر السوبات بنهر بارو-أكوبو، كما يُعرف نهر عطبرة بنهر تاكيزي. (شراقي، المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، 2021، صفحة 160)

2- مياه نهر النيل من منظور الجيواقتصاد المائي

توجد مساحات كبيرة من الأراضي القاحلة في قارة أفريقيا، لاسيما في إقليم دول حوض النيل، التي أضحت تسعى إلى تنمية مواردها المائية، من ثم باتت مياه النهر أداة من أدوات السياسة الخارجية لدوله خاصة بعد أن أصبحت الأغلبية العظمى منها تعتمد في تنمية هذه الموارد على القناطر والسدود، والتي يحتاج تشييدها لموارد مالية وفيرة. (عبد الرزاق، 2003، الصفحات 15-17) وهو ما يعني أن حوض النيل غني بموارده المائية لكنه فقير جداً في موارده الاقتصادية وفي قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية واستخداماتها. ويزداد الأمر سوءاً بظهور التغيرات المناخية والبيئية وما يصحبها من دورات جفاف، وتلوث بيئي بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ما يترتب عليه من ضغوط اقتصادية خاصة في مجال الزراعة للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة. (طابع، 2007، صفحة 31)

وفي هذا الإطار، يؤثر استغلال المياه في الأجزاء العليا للمجرى المائي على نوع المياه المتاحة وكميتها بالنسبة لمستخدمي هذه المياه في المناطق الأدنى من المجرى، وهو ما يعني أن التحكم في المجرى المائي يخضع إلى حد كبير للدول الواقعة في المناطق العليا من مجرى النهر. (عبد الرزاق، 2003، صفحة 16)

ويدور محور الصراع حول المياه فيما تُقدم عليه دول المنابع من إقامة مشروعات تؤثر على دول المصب من ناحية، والمشروعات البديلة التي تقترحها دول المصب (طابع، 2007، صفحة 33) لكي تضمن أنها ليست واقعة تحت رحمة دول منابع الأنهار من ناحية أخرى. (بولوك و درويش،

1999، الصفحات 113-114) وهو ما جعل المياه تنافس في قيمتها النفط، بل وينتظر أن تتعداه قيمة في المستقبل المنظور، إذ ثمة طموحاً لدى بعض الدول في الوقت الحاضر للاستفادة من المياه وتحويلها إلى تجارة توازي النفط والذهب.

3- رؤية إثيوبيا تجاه نهر النيل

يمكن القول إن رؤية إثيوبيا لقوتها الجيواقتصادية المتمثلة في نهر النيل ليست بمسألة جديدة إذ تكشف كثير من الكتابات عن تصريحات لحكام إثيوبيا باستخدام مياه النيل كورقة ضغط في مواجهة دول الحوض الشرقي لنهر النيل الأخرى، السودان ومصر. فعلى سبيل المثال، هدد الإمبراطور الإثيوبي "البييلا" (1190-1225) إبان حربه ضد مصر، بتحويل نهر "تيكيزي" من مساره فلا يستمر في مجراه الطبيعي المسمى "نهر عطبرة" في السودان الذي يلتقي بالنيل الرئيس عند مدينة عطبرة الحالية. (أبو زيد، 2014، صفحة 15)

وخلال الفترة الاستعمارية توصل البريطانيون في عام 1902 إلى اتفاق مع الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني يتعهد من خلاله الإمبراطور لحكومة جلاله ملكة بريطانيا، وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أو حتى الموافقة على أي مشروعات مياه تجرى في النيل الأزرق أو على بحيرة تانا من شأنها تعطيل تدفق المياه للسودان أو التأثير عليه، إلا بعد موافقة من الحكومة البريطانية والحكومة السودانية. (أبو زيد، 2014، صفحة 17)

ويكشف الواقع عن أن إثيوبيا ظلت عاجزة لعقود طويلة عن الاستفادة من مصادر مياه نهر النيل المتدفقة من أرضها، بسبب طبيعة أرضها التي تتسم بالتضاريس الجبلية الوعرة حول مجاري الأنهار مع قلة السهول المنبسطة حول هذه المجاري (طابع، 2007، صفحة 29)، وقد بدأ التفكير في التعامل مع هذه الظروف في الخمسينات من القرن العشرين إذ دعت الحكومة الإثيوبية مكتب استصلاح الأراضي بالحكومة الأمريكية لدراسة حوض النيل الأزرق لبحث إمكانية تنمية الحوض بعد أن اتخذت مصر قرارها ببناء السد العالي، وقد قام المكتب الأمريكي بدراسة هيدرولوجية حوض النيل الأزرق وجيولوجيته وتضاريسه ونوعية مياهه وثروته المعدنية ومياهه الأرضية واستخدامات أرضيه واقتصاديات تنميته، كما قام المكتب بإنشاء 59 محطة لرصد النهر وقياس تصرفاته فضلاً عن تصوير الحوض من الجو ورفع خرائط له. وقد استمرت هذه الدراسة في الفترة من 1959 إلى سنة 1964، وتم نشر نتائج هذه الأبحاث في تقرير وخمسة ملاحق. (سعيد، د.ت، الصفحات 302-303)

وقد ركز التقرير على إمكانيات استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء. واقترح في ذلك بناء أربعة سدود كبيرة في الجزء الأخير من المجرى الذي يبلغ متوسط انحداره حوالي المتر الواحد لكل كيلو متر من المجرى، وهي كاردوبي وهو أكبرها، ومابيل، ومندايا، والحدود الإثيوبية-السودانية، وتبلغ سعة تخزين هذه السدود مجتمعة حوالي 50 بليون متر مكعب هي جملة تصرف النيل الأزرق، وتولد من الكهرباء حوالي 25 بليون كيلو واط ساعة أي بما يزيد عن ثلاثة أضعاف كهرباء السد العالي. كما اقترح التقرير مشروعات أخرى صغيرة لتوليد الكهرباء، تبلغ جملتها 6 بلايين كيلو واط ساعة. ولما كانت تكلفة المشروعات التي جاءت بالتقرير كبيرة فقد اقترح المكتب الأمريكي التركيز على بناء السدود الصغيرة وتأجيل إقامة السدود الكبيرة. (سعيد، د.ت، صفحة 305)

وقد استمر ذلك الوضع إلى أن أعلنت إثيوبيا في فبراير من عام 2011 عن عزمها إنشاء سد بوردر على النيل الأزرق، على بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16,5 مليار م³، وإسناده إلى شركة ساليني Salini الإيطالية بالأمر المباشر، وقد أطلق عليه مشروع إكس Project X، وفي الثاني من أبريل من نفس العام تم وضع حجر الأساس وإعلان تغيير اسم السد إلى الألفية الكبير Grand Millennium Dam، وهو الاسم الذي تغير للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح معروفاً بسد النهضة الإثيوبي الكبير Grand Ethiopian Renaissance Dam. (شراقي، سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، 30 - 31 مايو 2011، صفحة 5)

وتكمن الأهمية الجيواقتصادية لسد النهضة بالنسبة لإثيوبيا في مجالين مهمين من مجالات الطاقة، هما المياه والكهرباء التي تولدها هذه المياه. فبالنسبة للمياه؛ تذكر إثيوبيا أن بناء السد من المزمع أن يوفر المياه لسكان منطقة بني شنقول جوميز على مدار العام، التي قد يستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة (شراقي، سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، 30 - 31 مايو 2011، صفحة 9). أما بالنسبة للكهرباء؛ فتسعى إثيوبيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة الكهربائية مع إمكانية التصدير للدول المجاورة بحيث تكون مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة الكهربائية.

ثانياً: المحددات الداخلية للسياسة الإثيوبية تجاه إقليم دول حوض نهر

النيل

يقصد بالمحددات الداخلية العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية لدولة إثيوبيا، التي ترتبط بالأساس بتكوينها الذاتي والبنوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع الفاعلين الدوليين، وهي تشمل الموارد، والقدرات المادية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والمعلوماتية المتاحة للدولة، وأهمها:

1- الخصائص الجغرافية

تُعد إثيوبيا سابع أكبر دولة في أفريقيا، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي تغطيها 1133380 كيلو متراً مربعاً، وتغطي المسطحات المائية 0,7 من هذه المساحة. وهي تشترك في الحدود الدولية مع الصومال وجيبوتي في الشرق والجنوب الشرقي، ومع إريتريا في الشمال والشمال الشرقي، ومع كينيا في الجنوب، ومع السودان وجنوب السودان في الغرب. (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 9، الفقرة 7)

وقد صارت إثيوبيا من الدول الحبيسة منذ استقلال إقليم إريتريا عنها في أعقاب صراع مسلح، وإعلانه دولة مستقلة عام 1993. إذ كان الإقليم بمثابة المنفذ البحري لإثيوبيا على البحر الأحمر، وبعد انفصاله أعلنت إثيوبيا تفكيك قوتها البحرية لفقدانها القدرة على الوصول للبحر الأحمر، وهو ما جعل جزءاً من محددات سياستها البحث عن منفذ بحري تطل من خلاله على العالم الخارجي. (الصائم، 2017، صفحة 219)

من ناحية أخرى، تتألف معظم الدولة من هضبة مرتفعة وسلاسل جبال يفصل بينها العديد من المراعي والجداول والأنهار، وتُقسم إثيوبيا من الوجهة الهيدرولوجية إلى أربعة عشر حوضاً مائياً جميعها تجري فيها عدداً من الأنهار ذات الإيراد المتوسط أو المرتفع، ومن أكبر هذه الأنهار: النيل الأزرق وأواش وبارو وأوما وتكيزي وويب شيبيلي وغينيل. (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 9، الفقرة 8) وجدير بالذكر أن بعض هذه الأنهار تمثل نظاماً مائياً دولياً، إذ تمتد حركتها لدول أخرى مجاورة منها مصر والسودان (حوض النيل)، الصومال (جوبا وشيبيلي)، ونهيرات صغيرة تصب في كينيا (أومو)، أما باقي الأنهار فهي تصب داخل حدود إثيوبيا (طابع، 2007، صفحة 123).

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مساحة حوض النيل تُمثل حوالي 25% من إجمالي مساحة إثيوبيا، كما تمثل نحو 30% من إجمالي مواردها المائية، وتبلغ مياه الأنهار الإثيوبية بخلاف الأنهار الدولية نحو 90 مليار م³ (طابع، 2007، صفحة 123). وتعتبر هذه الموارد من مؤشرات القوة الشاملة لدولة إثيوبيا ومحددات مكانتها.

2- القدرات الاقتصادية

يُقصَد بالقدرات الاقتصادية حجم الموارد الطبيعية المتاحة للدولة، ومدى قدرتها على تعبئة هذه الموارد في خدمة أهدافها الخارجية، وكذلك درجة التقدم التكنولوجي والتوظيف الأمثل لهذه التكنولوجيا. يضاف إلى هذا حجم الناتج القومي الإجمالي، ودرجة الاكتفاء الذاتي التي تتمتع بها الدولة خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للمواطنين. ويرتبط بهذا قدرة الدولة التصديرية ومدى التوازن في ميزان المدفوعات. وتؤثر القدرات الاقتصادية على تحديد أهداف الدولة وعلى وسائلها في تنفيذ هذه الأهداف، وأيضاً على قدرتها في بناء القوة العسكرية وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى، ومن ثم تُعد القدرات الاقتصادية مؤشراً مهماً لوضع الدولة على الصعيد الدولي. وغالباً ما يؤدي التغيير في القدرات الاقتصادية إلى تغيير في السياسة الخارجية، ويتوقف مدى هذا التغيير الحادث في السياسة الخارجية على هذا التغيير الذي حدث (الشيخ، 2016، الصفحات 231-233). وترى إثيوبيا أن مياه الأنهار تُشكل جزءاً من مواردها الاقتصادية التي تستثمر فيها، وهو ما يجعل المياه أحد محددات سياستها الخارجية إذ تمر في أراضيها العديد من الأنهار العابرة لحدودها في الإقليم، التي تشكل محوراً لعلاقات تعاونية أو صراعية مع تلك الدول عند السعي للحصول على تمويل لمشروعات مائية تزيد من حجم استغلال موارد هذه الأنهار إذ لا تملك إثيوبيا موارد مالية كافية للاستثمار في هذه الأنهار ومن ثم تظل القيمة الاقتصادية لمياه هذه الأنهار مرهونة بعلاقاتها الخارجية مع الدول المانحة والمستثمرة في أراضيها.

3- القدرات الديموغرافية

تعتبر الموارد البشرية عنصراً حاسماً في تمكين الدولة من تحقيق النمو الاقتصادي وفي بناء قدرات عسكرية قوية، ويشمل ذلك عدد سكان الدولة ومستوى تعليمهم ودرجة تأهيلهم وتدريبهم، ومدى التجنس العرقي، والديني والمذهبي، ودرجة الاندماج المجتمعي بين الطوائف المختلفة إن وجدت. وجدير بالملاحظة أن عدد السكان ليس له دلالة في حد ذاته من دون النظر إلى العوامل الأخرى.

وتُعد إثيوبيا موطناً لأكثر من 80 جماعة عرقية تتباين في حجمها السكاني من أكثر من 18 مليون نسمة إلى أقل من 100 نسمة. واستناداً إلى التعداد الوطني الإثيوبي لعام 1994، يُشكل الأورمو أكبر جماعة عرقية في إثيوبيا حيث تبلغ 32%، ويُشكل شعب أمهرة 30,2% من السكان، بينما يُشكل شعب تيغراي 6,2% من السكان (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 11، الفقرة 16).

من ناحية أخرى، تُعد المسيحية والإسلام الديانتان الرئيسيتان، إذ يبلغ المسيحيون الأرثوذكس 50,6%، والمسلمون 32,8%، والبروتستانت 10,2%. كما يشكل ممارسو الديانات التقليدية 5,5% من مجموع السكان (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 11، الفقرة 18).

كذلك يوجد في إثيوبيا أكثر من 80 لغة مختلفة إلى جانب لهجات مختلفة مستخدمة في الكلام يصل عددها إلى 200 لهجة. وتنقسم اللغات الإثيوبية إلى أربع مجموعات لغات رئيسية، هي مجموعة اللغات السامية، ومجموعة اللغات الكوشيتية، ومجموعة اللغات الأوموتية، ومجموعة لغات النيل والصحراء الكبرى. وتعد الأمهرية هي اللغة الرسمية للحكومة الاتحادية (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، الصفحات 11-12، الفقرة 19)، ومع ذلك تحظى جميع اللغات في إثيوبيا بالاعتراف على قدم المساواة من الدولة ولعقد من الزمن تم تنظيم سياسات الدولة على طول هذه الخطوط المثيرة للانقسام (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 13، الفقرة 28).

ومن المعلوم أن تعدد العرقيات واللغات والمعتقدات الدينية قد يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي أو عدم استقرار سياسي خاصة إذا اقترن بعدم العدالة في توزيع الموارد والمناصب السياسية بين الطوائف المختلفة. وهو ما يُفسر حالة عدم الاستقرار السياسي الذي طالما شهدته إثيوبيا على مدار تاريخها الذي شكلت الحروب الأهلية جزءاً منه.

4- النظام السياسي الحاكم

تُعد إثيوبيا جمهورية فيدرالية عرقية وفقاً للدستور الإثيوبي الذي تم إقراره من جمعية تأسيسية منتخبة في ديسمبر عام 1994، ويتألف النظام السياسي الحاكم في إثيوبيا من حكومة اتحادية وعشرة ولايات إقليمية أنشأت على أساس أنماط الاستيطان، واللغة، والهوية، ومواقفة الشعب المعني (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 13، الفقرة 29)، هي ولايات تيغراي، وعفار، وأمهازة، وأوروميا، وبنيشانغول-غومرز، وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وصومالي، وغامبيلا،

وهرايري، وسيداما (أصبحت ولاية في 18 يونيو 2020)، بالإضافة إلى مدينتين ذات إدارة ذاتية ومسؤولتين أمام الحكومة الاتحادية هما أديس أبابا ودير داوا (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 10، الفقرات 12، 13، 14).

ويحكم جمهورية إثيوبيا نظام برلماني، حيث رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة الاتحادية، الذي يمارس السلطة التنفيذية كاملة، فهو رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية، وهو ينتخب من بين أعضاء مجلس نواب الشعب، وتكون مدة شغل منصبه هي مدة ولاية مجلس نواب الشعب (الأمم المتحدة، المؤرخ في 6 فبراير 2008، صفحة 15، الفقرة 40).

وبدأ من أول انتخابات برلمانية متعددة تم إجراؤها عام 1995، وفقاً للدستور الجديد، تولى ميليس زيناوي رئاسة الحكومة الانتقالية لإثيوبيا خلال الفترة من 1991-1995، كما تولى رئاسة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب إثيوبيا عام 1991، ويُشار في هذا الصدد إلى أن الجبهة كانت تضم أربعة كيانات، هي: المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو (حزب الأورومو الديمقراطي لاحقاً)، وحركة أمهرة الوطنية الديمقراطية (الحزب الديمقراطي الأمهري لاحقاً)، والحركة الديمقراطية لشعب جنوب إثيوبيا، وجبهة تحرير شعب تيغراي. وقد فازت هذه الجبهة برئاسة زيناوي، الذي كان يرأس أيضاً جبهة تحرير تيغراي، في جميع الانتخابات التي أجريت في 1995، و2000، و2005، و2010، وذلك على التوالي (الفاقي، 2014، صفحة 166).

وبعد وفاة زيناوي في أغسطس 2012، تولى نائب رئيس الوزراء "هילה مريم ديسالين" رئاسة الحكومة، إلى أن قدم استقالته في 15 فبراير 2018، من مناصبي رئيس الوزراء والائتلاف الحاكم بعد موجات احتجاجات متتالية استمرت لفترة طويلة، أعقبها إعلان مجلس ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية اختيار "أبي أحمد" رئيس حزب الأورومو الديمقراطي لخلافة "ديسالين" في رئاسة الائتلاف، ومن ثم أصبح تلقائياً رئيساً للوزراء (رويترز، 2018).

ويرى البعض أن وفاة رئيس الوزراء القوي "ميليس زيناوي" خلفت فراغاً في الجبهة الحاكمة لم يستطع خليفته "ديسالين" أن يملأه حيث زادت الانقسامات التي استغلتها السلطات الإقليمية لمحاولة زيادة سلطتها في مواجهة المركز، وفي مواجهة بعضها بعضاً، مستخدمة ورقة الانتماء الإثني (توفيق، 2018، صفحة 186).

وقد قرر "أبي أحمد" في عام 2019 حل الائتلاف الحاكم القديم في إثيوبيا الذي يتألف من أربعة أحزاب عرقية، وأبدله بحزب واحد في عموم إثيوبيا، أطلق عليه حزب "الازدهار"، وهو ما لم يلق قبولاً من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي أعلنت رفضها الانضمام لهذا الحزب.

وفي 21 يونيو 2021، أجريت أول انتخابات عامة بعد حل الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية في عام 2019، وتأسيس حزب "الازدهار"، وهو وقت كانت لا تزال إثيوبيا تشهد فيه اضطرابات عرقية ونزاعاً عسكرياً داخلياً في إقليم تيغراي الشمالي، وسط مقاطعة عدد من الأحزاب المعارضة (موقع بي بي سي العربية، 2021).

وفي هذا السياق، شكلت حالة عدم استقرار المجتمع الإثيوبي جراء هذه الاضطرابات والمواجهات الدموية بين أطراف النظام السياسي الحاكم دافعاً لتأجيج مسألة أزمة السد لسببين رئيسيين، الأول تعبئة عرقيات الشعب الإثيوبي وحشدها حول قضية قادرة على جمع رأي الشعوب الإثيوبية في محاولة لإشغالها عن مشكلاتها الداخلية خاصة بعد تطور الصراع بين الحكومة المركزية في أديس أبابا والحركات المناوئة لها في إقليم تيغراي، والثاني للتغطية على الانتهاكات التي رصدتها منظمات المجتمع الدولي من قبل حكومة أبي أحمد تجاه شعب التيغراي.

ثالثاً: المحددات الخارجية للسياسة الإثيوبية تجاه إقليم دول حوض نهر

النيل

هي تلك المحددات الناشئة من البيئة الخارجية للدولة أي تلك التي تقع خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع دول أخرى. وتقع جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في شمال شرق قارة أفريقيا، وهو إقليم متاخم لإقليم الشرق الأوسط ويطل على البحر الأحمر الذي يتحكم في ثلثي حركة التجارة على الصعيد العالمي. ولم تشهد إثيوبيا فترة استعمار طويلة، وإن كانت قد احتلت من قبل إيطاليا لمدة خمس سنوات من عام 1936 إلى عام 1941.

وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم المحددات الخارجية للسياسة الإثيوبية إلى محورين رئيسيين:

محور دول إقليم حوض النيل، ومحور الدول من خارج الإقليم.

1- دول إقليم حوض النيل

يقصد بها الدول التي يمر عبر أراضيها نهر النيل، وهي دول الإقليم الذي تسعى إثيوبيا لتغيير توازن القوى الذي يحكمه لصالحها. وكما سبق الإشارة، فإن توجهات سياسة إثيوبيا ليست حديثة في مجملها، فطالما كشفت تصريحات حكامها عن إدراكهم للأهمية الجيواقتصادية لمنابع الهضبة الإثيوبية لنهر النيل في أراضيها، غير أن بداية التحرك الفعلي لم يبدأ إلا في الخمسينات عندما طلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة مصادر نهر النيل في أراضيها. ويمكن القول إن إثيوبيا كانت تتبع استراتيجية جيواقتصادية إمبريالية جديدة في هذه الآونة، إلا أن قدراتها على التمويل وقفت أمام تحقيق طموحاتها الإقليمية، فضلا عن الصراعات الداخلية التي طالما عانت منها.

وقد شكل توقيع إثيوبيا على "مبادرة حوض النيل" التي أطلقت في فبراير 1999، في دار السلام عاصمة تنزانيا، محاولة لتغيير سياسة إثيوبيا نحو التعاون على نحو يمكن وصفه بتطبيق الاستراتيجية الجيواقتصادية الليبرالية المؤسسية، عبر جعل نهر النيل موضوع للتعاون متعدد الأطراف بينها وبين دول الحوض التسعة آنذاك فضلاً عن الدول والمؤسسات التنموية المانحة. وكان الهدف هو الوصول إلى توافق حول صيغة اتفاقية تنظم العلاقات بين دول الإقليم حول استخدامات مياه نهر النيل.

وبصورة عامة، تركزت الخلافات حول ثلاثة بنود رئيسة أصرت مصر والسودان على تضمينها في الاتفاقية، وهي: الاعتراف بحقوق مصر والسودان في استخدامات مياه النهر وفقاً للمعاهدات السابقة المنظمة لها؛ وضرورة الإخطار المسبق بأي مشروعات تقام على مجرى النهر وفروعه تؤثر على تدفق مياه، وأخيراً التزام كل دول حوض النيل باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند النظر في تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية التي تمس مصالح دول الحوض وأمنها المائي، أما البنود الأخرى الأقل أهمية فيمكن التصويت عليها وفق قاعدة الأغلبية على أن تكون دولتا المجرى والمصب ضمن هذه الأغلبية. (بيدكان، 2020، الصفحات 115- 116)

وقد استمر الحوار بشأن هذه الخلافات إلى أن أقدمت كل من إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا على التوقيع على اتفاق إطاري في مدينة عنتيبي بأوغندا يوم 14 مايو 2010، لا يُقر الحقوق التاريخية أو مبدأ الإخطار المسبق أو التعويض عن الضرر (الصائم، 2017، صفحة 221).

وهو ما كشف عن تبلور اتجاه جديد للسياسة الإثيوبية التي تزعمت دول المنابع من أجل فرض هذا الاتفاق كأمر واقع يحد من قدرات مصر باعتبارها القوة المنافسة لها، ويُشار في ذلك إلى أن إثيوبيا طالما سعت إلى إلغاء الاتفاقيات 1929 و1959، التي تستمر مصر في الدفاع عنها، كما تدعو إلى إعادة توزيع حصص جديدة من مياه النيل، وهو ما تُصر مصر على ضرورة ألا يمس حقوقها التاريخية (الصائم، 2017، الصفحات 224-225).

ويُشار في هذا الصدد أن اتفاقية 1929 قد نصت على ألا تقام أعمال ري أو توليد قوي أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تتبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص حجم المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبة على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر من دون اتفاق سابق مع الحكومة المصرية. واتفاقية 1929 هي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصري، محمد محمود، والمندوب السامي البريطاني، لويد، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ 7 مايو 1929، ومرفق بهما تقرير للجنة المياه قد سبق إعداده في عام 1925، ويُعد هذا التقرير جزءاً من هذه الاتفاقية، وقد وقعت بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنزانيا (تنزانيا حالياً)، وهي دول كانت تخضع في ذلك الوقت لاحتلال بريطانيا. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021)

وفي هذا السياق يمكن مناقشة الاتجاهات العامة لدول إقليم حوض النيل نحو توازن القوى في إقليم حوض النيل، بالتركيز على مواقفها تجاه مسألة ما أطلقت عليه إثيوبيا "سد النهضة الكبير".

أ- دول تدعم الموقف الإثيوبي

يمكن النظر إلى الدول التي سارعت إلى التوقيع على اتفاقية الإطار التعاوني من هذا المنظور. وهي تتنوع ما بين دول قوية نسبياً بالنسبة لدول الإقليم مثل كينيا وتنزانيا، وأخرى غير قوية مثل أوغندا ورواندا وبوروندي، لكن جميعها عبر بدرجات متفاوتة عن رفض ما سماه هيمنة مصر على السياسات المائية لدول منابع النيل، ومن ثم فهي في العموم لا تعارض موقف إثيوبيا باعتبارها فرصة لتغيير خريطة التفاعلات الإقليمية وزعزعة للمواقف الدولية تجاه سياساتها المقبلة. فبالنسبة لدولة أوغندا؛ فإن الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا يقع داخل حدودها، وهي الدولة التي استضافت مراسم التوقيع على الاتفاقية الإطارية في مدينة عنتيبي، فهي لا تعارض إثيوبيا في إقامة السد، بل وأعلنت عن سعيها لبناء محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر النيل. أما بالنسبة لدولة تنزانيا؛

فهي من الدول التي تطل على بحيرة فيكتوريا، وترى موقف إثيوبيا باعتباره ممارسة لأحد حقوقها، وهي تلعب دوراً محورياً في منطقة شرق أفريقيا، بسبب موقعها الاستراتيجي على ساحل المحيط الهندي الذي جعلها منفذاً مناسباً للعديد من الدول الأفريقية الحبيسة مثل أوغندا ورواندا وبوروندي (سري الدين، 1998، صفحة 16). وقد أعلنت عقب استقلالها أن معاهدة سنة 1929 لم تعد سارية المفعول بالنسبة لها منذ عام 1964 (حسنين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، 1997، صفحة 91). وفيما يخص دولة رواندا، فقد ذكر وزير الموارد المائية والأراضي في رواندا أن التوقيع سوف يمهّد لها عمليات التنمية المرجوة (إلياس، 2014، الصفحات 449-450). أما بالنسبة لدولة كينيا؛ فهي من الدول التي تسهم في الإيراد الكلي لنهر النيل من خلال ستة روافد تجري فيها وتصب في بحيرة فيكتوريا، وعند استقلالها أعلنت أنها لن تعترف إلا بالاتفاقيات التي تبرمها بوصفها دولة مستقلة، وأنها سوف تعتبر اتفاقية 1929 منقضية، ومن ثم فقد انتهت الاتفاقية بالنسبة لها منذ عام 1965 (حسنين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، 1997، الصفحات 88-89)، وهي من الدول التي لم تحضر التوقيع حيث قررت وزيرة الموارد المائية الكينية عدم التوجه إلى عنيتيبي للمشاركة في اليوم الأول لمراسم التوقيع على الاتفاقية الجديدة، لكنها مع ذلك أصدرت بياناً لتأييد الاتفاقية، وقد وقعت على الاتفاقية في 19 مايو 2010. وهي لا تعارض فكرة بناء "سد النهضة"، وترى أنه "استخدام مشروع لمياه النيل لدولة إثيوبيا". (UN Security Council, Thursday, 8 July 2021, 3. P.M. , p. 8)

ويُنذكر أن أربع دول حتى الآن قد صدقت على الاتفاقية، وهي إثيوبيا في 13 يونيو 2013، ورواندا في 28 أغسطس 2013، وتنزانيا في 26 مارس 2015، وأوغندا في 15 أغسطس 2019. وتدخل الاتفاقية حيز النفاذ إذا صدقت أو انضمت إليها دولتين آخريتين (طه ف.، 2021).

ب- دول محايدة

وهي دول لا تتحاز لموقف دون آخر بل تتخذ مواقف أقرب للتهدئة ومحاولة التوصل إلى حلول وسط أو الوقوف على الحياد بصفة عامة، وتعد بوروندي، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وإريتريا، أقرب الدول لهذا التوجه. فبالنسبة لدولة بوروندي، فهي من الدول المتشاطئة التي يمثل حوض نهر النيل حوالي 49,6% من مجموعة مساحتها، كما يشكل نهر كاجيرا الرافد الوحيد المباشر للنيل من أراضيها (سري الدين، 1998، صفحة 18)، لكنها لم تسارع في التوقيع بل وقعت

في فبراير عام 2011. أما بالنسبة لدولة الكونغو الديمقراطية، فهي غنية بالموارد المائية إذ يمر عبر أراضيها أطول نهر في أفريقيا وهو نهر الكونغو، وينكر أن بعض منابع نهر الكونغو تبدأ خارج أراضيها بشكل يجعلها دولة مصب جزئياً وإن كانت معظم منابع النهر من داخل الدولة. ولا تملك الكونغو الديمقراطية حدود مباشرة مع إثيوبيا. ولا تصرح الكونغو الديمقراطية بدعمها لإثيوبيا لكنها تسعى للتوصل لحلول وسط بين كافة الأطراف، وهي تعمل بصفتها رئيس الإتحاد الأفريقي في هذه الفترة على رعاية المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا والسودان ومصر.

وبالنسبة لدولة إريتريا، فيمر بها أحد روافد نهر النيل الأزرق الذي يصل طوله حوالي 120 كيلو متراً، وهو ينبع من إثيوبيا ويعرف فيها باسم سيتيت، وفي إقليم التيغراي باسم تكزي، وأيضاً عطرة في السودان (موقع المركز الإرتري للدراسات الاستراتيجية، 2018). وتجدر الإشارة إلى أن إريتريا كانت قد حصلت على استقلالها عن إثيوبيا عام 1991 بعد حرب استمرت ثلاثة عقود، ثم اندلع الصراع مجدداً بينهما بسبب نزاع حدودي بين عامي 1998 و2000. غير أنه في عام 2018 وبعد شهور من تولي "أبي أحمد" رئاسة الوزراء وقع اتفاق سلام مع إريتريا جعلها تتحول من خصم محتمل لإثيوبيا إلى حليف بشكل ما، إذ دعمت قوات الجيش الإثيوبي بقيادة "أبي أحمد" في المواجهات المسلحة التي خاضها ضد زعماء إقليم التيغراي في أواخر عام 2020.

وأخيراً دولة جنوب السودان التي لم توقع هي الأخرى على الاتفاقية، ويصرح مسؤوليها بتشجيع الحوار كأفضل وسيلة للوصول إلى حلول مقبولة، تستوعب مخاوف السودان ومخاوف مصر. وتقع جنوب السودان إلى الغرب من إثيوبيا وفي شماله السودان ومصر، ويتدفق النيل الأبيض عبر أراضيها. ويُشار إلى أن جنوب السودان قد أعلنت عن رغبتها في بناء سد "او" على نهر سيوي، أحد فروع نهر الجور الرئيسي بحوض بحر الغزال، غير أن مصر قد أعلنت عن توقيع بروتوكول للتعاون الفني بين وزارة الموارد المائية والري بمصر ونظيرتها في جنوب السودان، على نحو يكشف عن خطوة استباقية تتفادى أي خلاف مستقبلي بين البلدين يعزز الموقف الإثيوبي (المتحدث الرسمي لوزارة الموارد المائية والري - مصر، 2021).

ج- دول تعارض الموقف الإثيوبي

تتمثل في دولتي المجرى والمصب بصفة أساسية السودان، ومصر، اللذان يرفضان صراحة التوقيع على اتفاقية عنيتيبي. وتشارك دولة السودان مع أثيوبيا في حدود تعيش بينها قبائل مشتركة

ومتداخلة لا تعترف بالحدود السياسية، كما تتخبط إثيوبيا في قضايا سودانية داخلية وإقليمية مثل دورها في الوساطة مع جنوب السودان، واستضافة المحادثات بين النظام والمعارضة، ووجود قوات عسكرية إثيوبية في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودانين. وتعد السودان أحد المنافذ المهمة للتجارة الإثيوبية عبر ميناء بورت سودان، الذي نجحت إثيوبيا في الحصول على حصة فيه (عسكر، 2018). وجدير بالملاحظة، أن السودان كان قد عاد إلى مبادرة حوض نهر النيل في يونيو 2013، وبدأ في ديسمبر 2013 يتبنى مواقف قريبة من الموقف الإثيوبي فيما يتعلق بسد النهضة الأمر الذي اختلف كليةً أعقاب قيام إثيوبيا منفردة باتخاذ قرار الملء الأول للسد الذي أدت تداعياته لأزمة إنسانية كبيرة للمواطنين السودانيين في سبتمبر 2020، حيث نتج عنه فيضانات قضت على نحو ثلث الأراضي الزراعية في البلاد وطالت تأثيراته حوالي ثلاثة ملايين شخص، وأسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص. ونظراً لموقع السد بالقرب من الحدود مع السودان، يطالب السودان بالتوصل لقواعد تنظيمية تحكم عمليات السد لتجنب الوقوع في أخطاء تقنية تُشكل كارثة لسكان ولاية النيل الأزرق في جنوب شرق السودان، عند تخوم إقليم بني شنقول جومز، وربما لسكان ولايات أخرى أبعد منها (محي الدين، 2021).

أما بالنسبة لدولة مصر، فهي ترى أن لها حقوقاً تاريخية مكتسبة بالنسبة لمياه النيل، وأنه لا يجوز التعرض لها، وأنه يجب التشاور معها من قبل دول الحوض، ومن ثم إثيوبيا قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على مواردها الحالية والمستقبلية. وتستند مصر في ذلك إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة ومبدأ حسن النية (أبو الفضل، 2015، الصفحات 341-342).

2- قوى دولية من خارج الإقليم

تمارس القوى الدولية دوراً مهماً في رسم معالم اتجاهات التعاون أو الصراع المستقبلي في إقليم دول حوض النيل، فعادة كان عدم امتلاك إثيوبيا للموارد المالية محددًا حاسماً في تحقيق طموحاتها الإقليمية بالسيطرة على مياه نهر النيل غير أن ظهور فاعلين جدد في الإقليم، يعتمدون على الأدوات الاقتصادية قد شكل نافذة فرص لإثيوبيا. فعلى سبيل المثال، تشكل الاستثمارات والعلاقات التجارية بعداً مهماً في العلاقات بين إثيوبيا والعديد من الدول خارج الإقليم، إذ يعد السوق الإثيوبي أحد أسرع الاقتصادات الأفريقية نمواً بتعداد سكاني يصل إلى 110 ملايين نسمة تقريباً، وهو ما يطرح فرصاً واعدة للتعاون الاقتصادي المتبادل. من جهة أخرى، تُعد إثيوبيا مقراً لمنظمة الإتحاد الأفريقي، كما

أنها مقر اللجنة الاقتصادية أفريقيًا التابعة للأمم المتحدة، وهو ما يتيح للدول من خارج الإقليم فرصة الاتصال مع القادة الأفارقة إبان حضورهم اجتماعات هذه المنظمات، وفي هذا الإطار نشير إلى ملامح العلاقات الإثيوبية الخارجية مع الدول من خارج الإقليم على النحو التالي:

فبالنسبة لدول الخليج العربي، فنجد أن العديد منها يتوجه إلى أفريقيا في سياق التنافس على الاستثمار الزراعي بهدف تحقيق أمنه الغذائي، خاصة بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار الغذاء العالمية عام 2007، ويمتلك العديد من هذه الدول أصولاً في إثيوبيا تمثل مصدراً آمناً للغذاء والثروة الحيوانية. وفي هذا الإطار، قدمت هذه الدول دعماً للاقتصاد الإثيوبي غير مشروط بل يدعم الأولويات التي تحددها الحكومة الإثيوبية، وهو ما أثر على نحو كبير في الموقف المالي لبناء السد، والموقف التفاوضي للحكومة الإثيوبية، فعلى سبيل المثال، نكرت دولة قطر في مداخلتها في اجتماع جامعة الدول العربية أن الخلاف حول مشروع سد النهضة لا يجب أن يكون له تأثير سلبي على مجمل العلاقات العربية الأفريقية، مشيرة إلى أن إثيوبيا "صديق" لا يجب التضحية به أو خسارته (مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرانس، 2020).

أيضاً بالنسبة لدولة الصين، فهي تتعامل من منظور الكل رابح عبر التجارة والاستثمار، وهي توفر فرص اقتصادية للدول الأفريقية من دون التدخل في شؤونها الداخلية. ويُشار أن وزارة الشؤون الخارجية الصينية أنشأت منتدى التعاون الصيني الأفريقي، في أكتوبر من عام 2000 ليُشكل الإطار المؤسسي لإدارة التعاون مع دول أفريقيا في مجالات فنية، واقتصادية، وسياسية. ويُعد الممولان الرئيسان لإدارة الاستثمارات الصينية في هذا الإطار هما بنك التنمية الصيني وبنك إكسيم الصيني، وهما بنكان مملوكان للدولة، وقد ساعدا في تعزيز المصالح الأفريقية للحكومة الصينية بجانب الشركات الصينية المملوكة للدولة والشركات الأخرى الخاصة (Hanauer & Marris, 2014, pp. 20- 21). ويُذكر أن الحكومة الإثيوبية كانت قد منحت عقد بناء السد لشركتين صينيتين مملوكتين للدولة الصينية هما: شركة China Gezhouba Group التي تم التعاقد معها مقابل 40,1 مليون دولار، وشركة Voith Hydro Shanghai التي منحت عقداً بلغت قيمته 113 مليون دولار للمشاركة في بناء السد، هذا فضلاً عن قيام شركة State Grid of China Electric Power Equipment

and Technology (SGCC)، بتشييد خط النقل عالي الجهد اللازم لنقل الطاقة إلى السد بتكلفة تتجاوز المليار دولار (الشافعي، 2020).

أما بالنسبة لدولة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد نظرت إلى إثيوبيا باعتبارها الحارس الأمين لمصالحها في القرن الأفريقي، والتي تعد من جهة أخرى وثيقة الصلة بالأمن القومي الإثيوبي وبالذور القائد الذي تطمح إثيوبيا للقيام به. إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى مواصلة الحرب العالمية ضد الإرهاب، والقضاء على بؤر تهديد مصالحها، بما يقتضيه ذلك من إعادة ترتيب الأوضاع في القارة الأفريقية من خلال تبني سياسة التحالف مع قوى إقليمية، كل منها قوة بارزة في محيطها كنيجيريا في الغرب، وإثيوبيا في الشرق، وجنوب أفريقيا في الجنوب (الفقي، 2014، صفحة 167). وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة عبر وزارة الخزانة الأمريكية حين وجهت الدعوة لوزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان بالإضافة إلى البنك الدولي في 31 أكتوبر 2019، بعد طلب مصري لوساطة دولية في المفاوضات، وتواصلت جلسات التفاوض، بعد انطلاقها في نوفمبر 2019، واستمرت خلال 4 أشهر، غير أنها انتهت برفض إثيوبيا التوقيع بالأحرف الأولى على مقترح اتفاق تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وتغيبت في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي عقدت بواشنطن يومي 27 و 28 فبراير 2020.

أما بالنسبة لدولة روسيا، فهي تحرص على تعزيز وجودها ونفوذها في القارة الأفريقية التي تمثل مصدراً كبيراً للثروات الطبيعية وسوقاً ضخمة للسلاح الروسي. ومن هنا يمكن تفهم خطاب مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، بشأن ما ذكره عن "الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأكثر مشروع للطاقة الكهرومائية في القارة الأفريقية بالنسبة إلى سكان إثيوبيا التي يقطنها ملايين الأشخاص وتعاني من نقص كبير للكهرباء" (UN Security Council, Thursday, 8 July 2021, 3. P.M. , p. 8).

وبالنسبة لدولة إسرائيل، فهي تنظر إلى إثيوبيا من منظور العلاقات التاريخية المميزة بين شعبي الدولتين، إذ يأتي عدد كبير من الشعب الإسرائيلي من أصول إثيوبية، كما يوجد جالية يهودية كبيرة في إثيوبيا تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات بين الدولتين (جريدة الشرق الأوسط، 2019).

رابعاً: السياسة الإثيوبية تجاه النظام الإقليمي لدول حوض نهر النيل

يمكن القول إن علاقات القوة الجيواقتصادية المائية بين إثيوبيا ودول حوض نهر النيل لاسيما دول الحوض الشرقي لنهر النيل: السودان ومصر، هي علاقات مبنية على عدم التماثل في القوة لصالح إثيوبيا التي ينبع من أراضيها أكبر روافد الحوض الشرقي للنهر.

وقد ارتكزت سياسة إثيوبيا تجاه دول الحوض على أربعة محاور: أولها؛ هو التناكر للاتفاقيات المبرمة التي تضمن حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه نهر النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تعود إلى عهود احتلال سابقة، فالاتفاقيات الموروثة تُلزم إثيوبيا بالامتناع عن إقامة أية مشروعات في أعالي النيل تؤثر بالنقصان على تدفق مياه النيل نحو المصب في مصر إلا بموافقة الأخيرة. إذ نصت اتفاقية روما، وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في عام 1925، تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي أعمال عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيس. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021)

ويُذكر في هذا الصدد أن إثيوبيا قد أعلنت في جريدها الرسمية "إثيوبيان هيرالد"، بتاريخ 26 فبراير 1956، عن أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلاً بموارد النيل في الإقليم الإثيوبي، ووزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية بالقاهرة تضمنت احتفاظها بحقها في استعمال موارد المياه النيلية لصالح "شعب إثيوبيا" دون النظر إلى درجة استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها وراءها" (مخيمر و حجازي، 1996، الصفحات 92-93).

ومؤخراً يمكن الإشارة إلى تصريح المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، في الفضائية القطرية "الجزيرة مباشر"، عن أحقية بلاده في بيع المياه الفائضة عن حاجتها بعد الملء الثاني لسد النهضة، وهو ما عاد لينفيه بعد قليل، وإن كان لا يزال دليلاً على الإطار الفكري لاستراتيجية الحكومة الإثيوبية من وراء السد (وكالة الأناضول، 2021).

وجدير بالملاحظة، أن مناقشة مسألة التوارث الدولي والمعاهدات الخاصة بالحقوق المكتسبة في الأنهار، تفتح الباب أمام تعديل الحدود التي بموجبها حققت إثيوبيا توسعها في أراضي الصومال وإريتريا.

ثانيها؛ التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق، بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر، وقد ساعد توفر التمويل الدولي الذي تقدمه لها دول مثل الصين على تحدي المؤسسات المانحة الدولية التي كانت تشترط موافقة مصر بوصفها دولة المصب قبل تقديم أي تحويلات مالية لمشروعات تقام على نهر النيل (عبدالرحمن ، أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري، 2020، صفحة 44)، بالإضافة إلى الاستثمارات الخليجية الزراعية في إثيوبيا، والدور الذي تلعبه الشركات الأجنبية الكبرى في تمويل المشروعات التجارية والاقتصادية التي تنشأ على ضفاف النهر التي لا يمكن استبعاد مقاصدها السياسية التي قد ترتب تدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية لدول حوض النيل.

ثالثها؛ رفض التنسيق بشأن أية رقابة هيدرومتروولوجية على روافد النيل الإثيوبية (سري الدين، 1998، الصفحات 21-22)، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أنه برغم توقيع إثيوبيا مع السودان ومصر، في مارس 2015، وثيقة إعلان المبادئ في الخرطوم التي يتعين على إثيوبيا بموجب أحكامها تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، التي شملت إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، لكن إثيوبيا عادت لاحقاً إلى موقفها الأصلي ورفضت السماح بإجراء تقييم الأثر (محي الدين، 2021).

رابعها؛ ربط اقتصادات دول الإقليم بالاقتصاد الإثيوبي، من خلال تحسين الشروط والمزايا ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية التي تشجع على خلق تحالفات واستقطابات جديدة تعزز سياسة إثيوبيا في إعادة تشكيل توازن القوى في الإقليم، وجدير بالذكر أن إثيوبيا تستأثر بأكثر من ثلث الاستثمار الأجنبي في شرق أفريقيا (الأمم المتحدة، 2021)، وكما سبق الإشارة فإن الاستثمارات الخليجية الزراعية والاستثمارات الصينية ذات الصلة بمشروعات مبادرة الحزام والطريق الصينية من أبرز هذه الاستثمارات التي تخلق مصالح هيكلية لتلك الدول في اقتصاد إثيوبيا. ويُشار في هذا الإطار إلى اتفاق "مثلث تنمية الخيزران" بين إثيوبيا وكينيا وأوغندا في سبتمبر 2019، بالإضافة إلى مبادرة القرن الأفريقي التي أطلقتها إثيوبيا عام 2019، وتشمل جيبوتي، وإريتريا، وكينيا، فضلاً عن الصومال، وترتكز على أربع أولويات: تحسين تشابك البنية التحتية الإقليمية، وتشجيع التكامل التجاري والاقتصادي، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز تنمية رأس المال البشري (الصباحي و الشافعي، يناير 2021، صفحة 28).

خامسها- إظهار مسألة السد على أنها تحدياً تواجهه أفريقيا السمراء مع دول عربية؛ من أجل استمالة دول الحوض الاستوائي ليكونوا في صفها ضد دولتي المجرى والمصب، السودان ومصر وهو ما يكشف عنه بيان وزارة الخارجية الإثيوبية في 15 يونيو 2021، الذي انتقد جامعة الدول العربية وأساء لدورها مشيراً إلى أن "سد النهضة قضية أفريقية تحتاج إلى حل أفريقي" (بيان حول قرار جامعة الدول العربية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، 2021). وجدير بالملاحظة، أن إثيوبيا تملك العديد من الأنهار ومصادر المياه الأخرى التي لا تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مياه النيل وحجم الوارد منها إلى مصر إذا قامت الحكومة الإثيوبية بتنفيذ العديد من تلك المشروعات المقترحة من أجل الاستفادة القصوى من مياه تلك الأنهار.

رؤية ختامية

تعتبر إثيوبيا مياه نهر النيل مصدراً في قوتها الإقليمية إذ تعد أكبر مصدراً لمنابعه على نحو يجعل تدفق مياهه أداة لممارسة نفوذ وقوة، وأسلوب لفرض السيطرة، بينما تشكل تحدياً لأمن دولتي المجرى والمصب: السودان ومصر.

ويتضح من الدراسة أن المحددات الاقتصادية طالما كانت عنصراً رئيساً في تنشيط القوة الجيواقتصادية المائية لإثيوبيا إذ عادة ما كان عجزها عن تمويل مشروعاتها المائية ذاتياً، إلى جانب عجزها عن الحصول على أي تحويلات مالية من المؤسسات المانحة الدولية لمشروعاتها المزمعة على نهر النيل قبل الحصول على موافقة دولة المصب: مصر مانعاً عن تحقيق طموحاتها الإقليمية. ورغم نجاح إثيوبيا في الوصول لتمويل استثمارات غير مشروطة قد ساهم بشكل مباشر في دعم القوة الجيواقتصادية المائية لإثيوبيا في الآونة الأخيرة. إلا أنه يصعب القول بانتقال ميزان القوى الإقليمي لصالح إثيوبيا على الإطلاق إذ تستند مفردات هذه القوة إلى حد كبير على الدعم المالي الخارجي، وهو ما يمكن تغييره مع تحول مصالح الدول المشاركة في الاستثمارات ذات الصلة ببناء "السد" بل قد يشكل هذا الدعم وهذا النوع من الاستثمارات ورقة ضغط على إثيوبيا ذاتها في إطار الحرب التجارية التي تشهدها خريطة العالم الاقتصادية والتي يعد إقليم دول حوض النيل جزءاً لا يتجزأ منها.

من جهة أخرى، تعتمد إثيوبيا في علاقاتها التجارية على دول الجوار مثل السودان، وإريتريا، وجيبوتي، التي تشكل بالنسبة لها منفذاً على البحر الأحمر أحد محاور التجارة العالمية، وهو ما يجعل قوتها الاقتصادية رهينة بالمتغيرات التي تطبع هذه العلاقات.

وجدير بالملاحظة، أن النظام السياسي الحاكم حالياً الذي يديره، أبي أحمد، قد استعمل مسألة "سد النهضة" كورقة سياسية لحشد الإثيوبيين إلى الالتفاف حوله في إطار سعيه إلى الخروج من أزمته مع زعماء إقليم التيغراي حول السلطة، الذي بات يأخذ أبعاداً عسكرية انخرطت عناصره في اقتتال وأعمال عنف دموية.

وفي إطار التطورات التي يشهدها هذا الصراع الداخلي مؤخراً^{*} يمكن الحديث عن مسارين

أساسيين:

- **الأول**؛ استمرار نظام الفيدرالية الإثنية سواء بنجاح نظام رئيس الوزراء أبي أحمد في الصمود، أو بخروجه من السلطة، وفي الحالتين يطرح هذا المسار احتماليين، **أولهما** هو ظهور مزيد من التعتن في المفاوضات بشأن الوصول لاتفاق حول ملئ السد مع مصر والسودان للفت انتباه الرأي العام الإثيوبي بعيداً عن أي خسائر تعاني منها حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بينما يتمثل الاحتمال الثاني في تجميد المفاوضات على نحو يعزز سياسة الأمر الواقع التي ستعرضها المساومات بين الجماعات العرقية الإثيوبية وبعضها البعض والتي تستقطب بالضرورة قوى دولية ذات مصالح متشابكة مما يجعل الموقف التفاوضي مختلف إذ كانت إثيوبيا تسوق "سد النهضة" على أنه مشروع وحدوي من أجل تنمية الشعب الإثيوبي وهو ما ينفيه الصراع الداخلي الراهن بين زعماء الأقاليم الذي يعكس في جوهره أزمة في شرعية السلطة الحاكمة سمح بتصاعد تأثير الضغوط الدولية خوفاً من أن تتحول إثيوبيا لمصدر رئيس لعدم الاستقرار في الإقليم.

- **الأخر**؛ أن يؤدي احتدام الصراع إلى تفتيت نظام الفيدرالية الإثنية، وفي هذه الحالة إذا وقع انفصال الأقاليم فإن "السد" يقع في إقليم بنيشانغول-غومرز، وهو إقليم يشترك في حدوده مع دولة السودان، وجدير بالملاحظة أن الإقليم كان يُشكل جزءاً من أراضي السودان حتى 15 مايو 1902، وهو تاريخ توقيع اتفاقية أديس أبابا، بين بريطانيا وإثيوبيا، التي ألزمت إثيوبيا بعدم إقامة

* تم الانتهاء من كتابة الدراسة في 10 ديسمبر 2021.

أي منشآت على النيل الأزرق، وهنا تجدر الإشارة إلى ما طرحته وزارة الخارجية السودانية في إحدى بياناتها في مايو 2021، من تلميح بإعادة النظر في سيادة إثيوبيا على الإقليم. (جريدة الشرق الأوسط، 2021) أما في حال استقلال الإقليم وإعلانه دولة مستقلة، فإن ذلك يعني متغيرات جديدة، ترتبط برؤية زعماء الإقليم للدولة المزمع تأسيسها وهو ما ينعكس بالضرورة على عمليات تمويل السد وبنائه.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن تنامي القوة الجيواقتصادية المائية الإثيوبية يتأثر بالأساس بالعلاقات الخارجية للحكومة الإثيوبية مع دول من خارج إقليم دول حوض النيل قادرة على تقديم المنح والمساعدات المالية وهو ما يجعلها رهينة بتوازنات القوى العالمية والإقليمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

• الوثائق

- 1- الأمم المتحدة. (المؤرخ في 6 فبراير 2008). وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف: إثيوبيا، مستند رقم HRI/CORE/ETH/2008.

• الكتب

- 1- جون ميرشايمر. (2012). مأساة سياسة القوى العظمى. (مصطفى محمد قاسم، المترجمون) الرياض: جامعة الملك سعود.
- 2- جون بولوك، وعادل درويش. (1999). حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط. (هاشم أحمد محمد، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- 3- جمهورية مصر العربية: وزارة الخارجية. (1983). مصر ونهر النيل.
- 4- رشدي سعيد. (د.ت). نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل. القاهرة: دار الهلال.
- 5- سامر مخيمر، وخالد حجازي. (1996). أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 6- صلاح الدين عامر. (2007). مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.
- 7- عايدة العلي سري الدين. (1998). السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي. بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة.
- 8- عبد الهادي محمد العشري. (1994). التلوث النهري الدولي وتطبيقه على نهر النيل. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 9- فتحي علي حسنين. (1997). المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 10- فيصل عبد الرحمن علي طه. (2005). مياه النيل.. السياق التاريخي والقانوني. الخرطوم: مركز عبد الكريم مرغني الثقافي.
- 11- محمد سالم طابع. (2007). الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- 12- محمد خميس الزوكة. (1998). جغرافية المياه. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 13- نورهان الشيخ. (2016). نظرية العلاقات الدولية. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

• الرسائل الجامعية

- 1- محمد خليل الصائم. (يناير، 2017). أثر السياسات المائية على علاقات دول حوض النيل (1990-2016)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا.

• الدوريات

- 1- إبراهيم أحمد إلياس. (2014). اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية الدولية. المجلة المصرية للقانون الدولي، 70.

- 2- أحمد محمد أبو زيد. (مارس، 2014). الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل. سياسات عربية، 7.
- 3- حمدي عبدالرحمن . (2020). أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري. مجلة دراسات شرق أوسطية، 24(93).
- 4- حمدي عبدالرحمن. (يوليو، 2014). صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا. السياسة الدولية، 197.
- 5- راوية توفيق. (يوليو، 2018). التغيرات السياسية في إثيوبيا: إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية. مجلة الديمقراطية، 71.
- 6- سنية الفقي. (يناير، 2014). إثيوبيا.. رئيس جديد ونظام قديم. مجلة الديمقراطية، 53.
- 7- عادل عبد الرازق. (ربيع، 2003). مياه النيل كمورد استراتيجي لدول حوض النيل والنزاع حولها. أفاق أفريقية، 13.
- 8- عمرو محمد أبو الفضل. (أبريل، 2015). الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل بموجب المعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي الأخرى. فكر وإبداع، 92.
- 9- فهد مزيان خزار الخزار. (2015). المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية. مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، 40(1).
- 10- لورد حبش. (يناير، 2021). الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية. سياسات عربية، 48.
- 11- مروة خليل. (شتاء، 2020). مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 5(9).
- 12- مصطفى عبد الرحمن. (فبراير، 2004). قواعد التعامل في مياه الأنهار الدولية. ملف الأهرام الإستراتيجي، 110).
- 13- نسرين الصباحي، وهادي الشافعي. (15 يوليو 2021). عراقيل رؤية "أبي أحمد" للهيمنة الإقليمية الإثيوبية. تقديرات مصرية. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (العدد 26).
- 14- نورالدين بيدكان. (2020). أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر. مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، 10(10).

• المصادر الإلكترونية

- 1- أحمد عسكر. (28 يونيو 2018). السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد... الاستمرارية والتغيير. تاريخ الاسترداد 1 يونيو 2021، من موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: g2g.to/g70u
- 2- الأمم المتحدة. (2021). تقرير الاستثمار العالمي 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تاريخ الاسترداد 20 أغسطس 2021، من g2g.to/5000
- 3- المتحدث الرسمي لوزارة الموارد المائية والري- مصر. (26 يونيو 2021). تاريخ الاسترداد 6 أغسطس 2021، من موقع الفيسبوك. تم الاسترداد من: g2g.to/oNOZ
- 4- المركز الإرتري للدراسات الاستراتيجية. (5 مايو 2018). إرتريا: أرض البحر. تاريخ الاسترداد 7 أغسطس 2021، تم الاسترداد من g2g.to/v1pf
- 5- الهيئة العامة للاستعلامات. (5 ديسمبر 2021). مصر ودول حوض النيل. تم الاسترداد من g2g.to/BFKR

- 6- بيان حول قرار جامعة الدول العربية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. (15 يونيو 2021). تاريخ الاسترداد 20 أغسطس 2021، من الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الإثيوبية على موقع فيسبوك: [g2g.to/hTQI](https://www.facebook.com/g2g.to/hTQI)
- 7- جريدة الشرق الأوسط. (2 مايو 2021). السودان يلوح بفتح ملف منطقة "بني شنقول" موقع "سد النهضة". تاريخ الاسترداد 5 ديسمبر 2021، من [g2g.to/404M](https://www.ostg.com/404M)
- 8- جريدة الشرق الأوسط. (1 سبتمبر 2019). اتفاقيات تعاون بين إسرائيل وإثيوبيا. تاريخ الاسترداد 12 أغسطس 2021، من [g2g.to/rOg4](https://www.ostg.com/rOg4)
- 9- رويترز. (28 مارس 2018). تعيين أبي أحمد رئيسا للوزراء في إثيوبيا. تاريخ الاسترداد 14 أغسطس 2021، من رويترز: [g2g.to/yUBW](https://www.ostg.com/yUBW)
- 10- شريف محي الدين. (20 أبريل 2021). قصة السد الذي أشعل نار الخلاف بين إثيوبيا ومصر. (g2g.to/3TFo) تاريخ الاسترداد 13 يوليو 2021، من موقع مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.
- 11- عباس محمد شراقي. (22 يوليو 2021). المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل. مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات 25-26 مايو 2010. تم الاسترداد من [g2g.to/ruYB](https://www.ostg.com/ruYB)
- 12- عباس محمد شراقي. (30 - 31 مايو 2011). سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر. أعمال مؤتمر "ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل. تاريخ الاسترداد 22 يوليو 2021، من [g2g.to/CbGI](https://www.ostg.com/CbGI)
- 13- علاء عبدالحفيظ محمد. (16 أبريل 2021). تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة. تاريخ الاسترداد 16 أبريل 2021، من موقع مركز دراسات الوحدة العربية: [g2g.to/fcq1](https://www.ostg.com/fcq1)
- 14- فيصل عبدالرحمن طه. (12 يوليو 2021). دبلوماسية حوض النيل تتعثر. تاريخ الاسترداد 7 أغسطس 2021، من موقع سودان تريبون: [g2g.to/Mjya](https://www.ostg.com/Mjya)
- 15- مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرانس. (23 يونيو 2020). كلمات السادة رؤساء وفود الدول الأعضاء حول تطورات ملف سد النهضة الإثيوبي. تاريخ الاسترداد 1 يونيو 2021، من [g2g.to/munT](https://www.ostg.com/munT)
- 16- محمد فايز فرحات. (13 مايو 2020). أزمة "كوفيد-19" بين الولايات المتحدة والصين: المخاطر والتداعيات المحتملة. تاريخ الاسترداد 16 أبريل 2021، من موقع مركز الإمارات للسياسات: [g2g.to/Lu9Y](https://www.ostg.com/Lu9Y)
- 17- موقع بي بي سي العربية. (22 يونيو 2021). انتخابات إثيوبيا: ما أهميتها وما انعكاساتها المحتملة على دول الجوار؟ تم الاسترداد من [g2g.to/SxdA](https://www.ostg.com/SxdA)
- 18- هايدي الشافعي. (12 أكتوبر 2020). الصين وإثيوبيا.. مصالح متبادلة. تاريخ الاسترداد 11 أغسطس 2021، من موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: [g2g.to/BTuZ](https://www.ostg.com/BTuZ)
- 19- وكالة الأناضول. (21 يونيو 2021). مصر: لا نمتلك وثائق على بيع إثيوبيا المياه لإسرائيل. تاريخ الاسترداد 12 أغسطس 2021، من وكالة الأناضول: [g2g.to/TCza](https://www.ostg.com/TCza)

• مصادر أخرى

- 1- أحمد عبد الونيس، وآخرون. (2004). مذكرات في القانون الدولي العام: الجزء الثاني. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Documents**

- 1- UN Security Council. (Thursday, 8 July 2021, 3. P.M.). **Peace and Security in Africa**, 8816th meeting, Doc. S/PV.8816. New York.

- **Periodicals**

- 1- Esfaye, A. (2014, Spring). Conflict and Cooperation and the Evolution of the Nascent Nile Basin Regime. **Northeast African Studies**, 14(1).
- 2- Jaeger, B. C., & Brites, P. V. (2020, January-March). Geoeconomics in the light of international Political Economy: a theoretical discussion. **Brazilian Journal of Political Economy**, 40(1).
- 3- Luttwak, E. N. (1990, Summer). From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. **National Interest**.
- 4- Wigell, M. (2016, June). Conceptualizing regional powers' geoeconomics strategies: neo-imperialism, neo-mercantilism, hegemony, and liberal institutionalism. **Asia Europe Journal**, 14(2).
- 5- Yihun, B. B. (2014). Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement between Ethiopia and Egypt, 1956- 1991. **International Journal of Ethiopian Studies**,8(1&2).

- **Reports and papers**

- 1- Freitas, A. (2013, May). **Water Politics in the Nile Basin**. Issue Alert. European Union Institute for securing studies.
- 2- Hanauer, L., & Marris, L. (2014). **Chinese Engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy**. Research Reports, Rand Corporation.
- 3- Mehari Taddele Maru. (June 2017). **A Regional Power in the Making: Ethiopian Diplomacy in the Horn of Africa**. SAIIA Occasional Paper 261, South African Institute of International Affairs.

- **Electronic sources**

- 1- *Ethiopia set to build 100 small, medium dams: PM Abiy*. (2021, May 30). Retrieved June 5, 2021, from Ethiopian New Agency: g2g.to/RsZD
- 2- The Federal Democratic Republic of Ethiopia. (November, 2002) Ministry of Information: **Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy**. Retrieved June 5, 2021, from Ethiopian Legal Brief: g2g.to/JgmR